جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

أسس الاختيار والترجيح عند الجرجاني في ضوء شرحه على الإيضاح

الدكتور

عرفه عبد الرحمن سلطان على

مدرس اللغويات فى كلية اللغة العربية بجرجا

جامعة الأزهر

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وإمام المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الدراسات النحوية من أعظم الدراسات؛ لأنها تتعلق بكتاب الله – ﷻ – الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ...

وهذا البحث يدور موضوعه حول أصول التفكير النحوي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي عاش في القرن الخامس الهجري، وذلك من خلال كتابه المقتصد في شرح الإيضاح. وقد عزمت – بعد الاستعانة بالله – على دراسة هذه الشخصية المرموقة في هذا البحث، الذي جاء بعنوان: أسس الاختيار والترجيح عند الجرجاني في ضوء شرحه على الإيضاح.

وإذا طالعنا هذا الكتاب فإننا نجد كتاباً محكماً راعى فيه مؤلفه الأسس والقواعد التي يقوم عليها النقد العلمي الصحيح، وقد استخدم الجرجاني الأسس النحوية المعروفة من سماع، وقياس، وبيان علة، واستصحاب حال، بل إنه استخدم الأدلة الأخرى التي ربما أطلق عليها البعض الأدلة الجدلية، وربما تتعدد أدلة الرد في المسألة الواحدة.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- أهمية هذه الشخصية، والمكانة العلمية لهذا الكتاب، والإفادة من هذه العقلية المتميزة حيث إن الإمام عبد القاهر الجرجاني يعد ثروة فكرية جمعت بين الدراسات النحوية والصرفية والنقد والبلاغة العربية.

٢- التعرف على أصول التفكير النحوي عند النحاة بصفة عامة وبيان كيفية تعامل الجرجاني مع هذه الأصول أو الأسس بصفة خاصة.

٣- تعلق الجرجاني بكتاب سيبويه ساعده كثيراً على فهم أسراره ومعرفة مكنوناته وتمكنه من الصناعة النحوية؛ لذلك فإن كتاب المقتصد من أفضل الكتب التي ألفت في النحو.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد، وخمسة مباحث.

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع وأهم الدوافع التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع.

وأما التمهيد فيتضمن مطلبين:

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحدثت فيه عن اسمه، ونسبه، وأهم مؤلفاته، ومذهبه النحوي، ووفاته.

المطلب الثاني: أصول النحو التي اعتمد عليها النحاة فى إثبات القواعد النحوية، والتصريفية (السماع – القياس – العلة النحوية – استصحاب الحال) إشارة مختصرة.

المبحث الأول: مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها على السماع.

المبحث الثاني: مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها على القياس.

المبحث الثالث: مسائل الاختيار والترجيح على اعتمد فيها على بيان العلة.

المبحث الرابع: مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها على استصحاب الحال.

المبحث الخامس: مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها أدلة أخرى.

وقد أوجزت الدراسة في هذا البحث ما أمكن فحصرتها في نطاق الأدلة التي اعتمد عليها الجرجاني في الاختيار والترجيح، مبيناً المسائل التي تدل على كيفية تعامل الجرجاني مع هذه الأسس أو الأدلة، وقد أشرت في كل مسألة إلى آراء النحويين فيها بصورة موجزة للغاية، ثم ذكرت الرأي الذي رجحه عبد القاهر في المسألة مؤيداً بإيراد نص كلامه في المقتصد، ثم قمت بإنزال المعيار أو الأساس الذي ينسحب على كلام عبد القاهر في المسألة.

والله أسأل أن يوفقني لإتمام هذا البحث على خير وجه، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن يغفر الذلل، ويسدد الخلل، عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم

الباحث
د/ عرفه عبد الرحمن سلطان علي
مدرس اللغويات فى كلية اللغة العربية بجرجا
جامعة الأزهر

تمهيد

المطلب الأول

نبذة مختصرة عن الإمام عبد القاهر الجرجاني.

الجرجاني: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الشافعي، الأديب والنحوي، ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفى سنة ٤٧١هـ، وقد أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي، ولم يأخذ عن غيره، ومن أهم تصانيفه: المقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل المائة، والجمل في النحو، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وغيرها، وقد أخذ عنه جماعة من علماء عصره، منهم: أبو نصر أحمد بن محمد الشجري الذي أخذ عنه كتاب: (المقتصد) في النحو، وقد انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه[١].

وكان عبد القاهر الجرجاني من أبرز علماء القرن الخامس الهجري في هذا الفن، فكان موضع تقدير واحترام، وكانت آراؤه مناط تأس والتزام، وأقواله محل نظر واستشهاد، وانتشرت هذه الآراء في كثير من المؤلفات النحوية التي جاءت بعده.

وقد ضمن الجرجاني كتابه المقتصد الكثير من أراء النحاة الذين سبقوه، مما يدل على سعة اطلاعه، وغزارة علمه، غير أننا نجد أن أكثر النحاة ذكراً في كتابه سيبويه.

أما عن مذهبه النحوي فنستطيع أن نجزم بأن الإمام عبد القاهر الجرجاني بصري الاتجاه إلى أبعد الحدود، وليس في ذلك شك، أصوله أصولهم، وقواعده قواعدهم، وآراؤه – في كل ما عرضه من مسائل – آراؤهم، ويتجلى ذلك واضحاً في موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فما ذكر مذهب البصريين والكوفيين في جل ما أورده من مسائل إلا أخذ برأي البصريين.

---

(١) ينظر ترجمته في: هدية العارفين: ٦٠٦/١، وإنباه الرواه: ١٨٨/٢ – ١٨٩، وشذرات الذهب ٣٤١/٣.

المطلب الثاني
أصول النحو التي اعتمد عليها النحاة
في إثبات القواعد النحوية والتصريفية
(السماع – القياس - العلة – الاستصحاب)

أولاً: السماع:

قال السيوطي في تعريف السماع: " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله – تعالى – وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً من مسلم وكافر"(١).

وسماه أبو البركات الأنباري النقل، وقال في تعريفه: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(٢).

والبصريون تشددوا في قبول السماع فلم يأخذوا عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي كانت تجاور سائر الأمم الذين حولهم، وإنما أخذوا عن الفصحاء الذين كانوا يسكنون بوادي نجد والحجاز وتهامة، وهم قبائل قيس وتميم وأسد، أما الكوفيون فقد تساهلوا في ذلك وتوسعوا فيه، فأخذوا بكل ما سمع من العرب مهما كان نادراً " (٣).

أنواع المسموع:

١- **القرآن الكريم**: يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً(٤).

٢- **الحديث النبوي**: هو كل ما روي عن النبي (ﷺ)، وقد وقع الخلاف حول الاستشهاد بالحديث النبوي بين العلماء، والسر في هذا الخلاف أن الحديث النبوي فيه الرواية بالمعنى. وقد دخل في دين الإسلام كثير من الأعاجم وقد يروون عن رسول الله فيلحنون، لذلك امتنع كثير من العلماء من الاستشهاد

---

(١) الاقتراح: ٣٦.
(٢) لمع الأدلة: ٨١.
(٣) ينظر: الاقتراح: ٤٨، والسماع والقياس: ١٤.
(٤) الاقتراح: ٣٦.

بالحديث النبوي مخافة اللحن وقد انقسم العلماء في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إلى ثلاث فرق:

الفريق الأول: المانعون وهم نحاة البصرة وكثير من المتأخرين، كأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، واستندوا في ذلك لأمرين(١):

أحدهما: روايته بالمعنى، والثاني: أن أئمة النحاة لم يستشهدوا به.

الفريق الثاني: المجيزون، وفي طليعتهم: ابن السكيت، وابن الطراوة، والسهيلي، وابن خروف، وابن جني، والسيرافي، والصفار، والفراء، والأزهري، والجوهري، وابن مالك، لأن رسول الله (ﷺ) أفصح العرب قاطبة، وحديثه أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب (٢).

الفريق الثالث: سلك مسلكاً وسطاً فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها المقصودة خاصة، والأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ﷺ) وعلى رأس هؤلاء الشاطبي(٣)، ولعل هذا هو الأقرب إلى القبول والأخذ به.

٣- **كلام العرب**: وهو كل ما نطقت به العرب شعراً ونثراً، قال السيوطي: " وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم " (٤).

ثانياً: القياس:

للقياس عند النحاة عدة تعاريف من أشهرها تعريف ابن الأنباري وهو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"(٥)، وقيل أيضاً في تعريفه: "إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"(٦).

والقياس عند النحاة له منزلة لا تعد لها منزلة، قال السيوطي: "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله كما قيل: إنما النحوُ قياسٌ يتبعْ"(٧).

---

(١) ينظر: الخزانة: ٩/١، والاقتراح: ٨٩، وفي أصول النحو: ٤٨ – ٥٨.
(٢) ينظر: المدارس النحوية: ٣١٠.
(٣) ينظر: في أصول النحو: ٤٨ – ٥٨.
(٤) الاقتراح: ٣٦.
(٥) لمع الأدلة: ٩٥.
(٦) الاقتراح: ٧٠.
(٧) ينظر البيت في: بغية الوعاة: ١٦٤/٢، وإنباه الرواة: ٢٦٧/٢، ومعجم الأدباء: ٦٩/٢.

وقال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من النحاة أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة..."(١).

وللقياس أربعة أركان، بينها ابن الأنباري بقوله: "ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم"(٢).

ويمكن القول بأن مسألة القياس هي محور الخلاف بين البصريين والكوفيين، فلقد بنى البصريون منهجهم في القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، وعلماء لغتها ممن ثبتت فصاحتهم وسلامة ألسنتهم.

أما الكوفيون فقد كان طابعهم الاتساع في الرواية ثم الاتساع في القياس، فلقد اهتموا به وفضلوه على السماع حتى قال إمامهم الكسائي:

إنما النحوُ قياسٌ يتبعْ ∴ وبه في كلِّ علمٍ ينتفعْ

بل إن الكوفيين توسعوا في القياس، فلم يقفوا به عند المستعمل الشائع على الألسنة بل مدوه ليشمل ما ينطق به المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم(٣).

ثالثاً: العلة النحوية:

لقد عد بعض العلماء والباحثين العلة أصلاً مستقلاً من أصول النحو (٤)، على حين عدها غيرهم ركناً من أركان القياس، أي جزء من أصل آخر(٥).

وقد عرّفها أحد الباحثين المحدثين بقوله: "هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أخرى: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"(٦).

---

(١) لمع الأدلة: ٤٢.
(٢) السابق: ٤٢.
(٣) ينظر: الاقتراح: ٢٠٣، وفي أصول النحو: ٧٨، ولمع الأدلة: ٩٣.
(٤) ينظر: في أصول النحو: ١٢٨، وأصول النحو العربي د/ محمد عيد: ٦٢.
(٥) وهم الأغلبية، ينظر: في أصول النحو: ٩٧، وأصول النحو: ١١١ – ١١٧.
(٦) النحو العربي لمازم المبارك: ٩٠.

ولقد عدّ أحد الدارسين سيبويه من أوائل النحاة الذين قالوا بإيجاب العلة، ويؤيد ذلك قول سيبويه – في الكتاب –[١]: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ".

وعلق ابن جني على ذلك بقوله: "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرهوا عليه، نعم، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به، وتستمد التنبيه على الأسباب المطلوبات منه"[٢].

رابعاً: استصحاب الحال:

يقول أبو البركات الأنباري – في تعريفه –: " هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك – في فعل الأمر –: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"[٣].

فواضح مما تقدم أن استصحاب حال الأصل عند ابن الأنباري من الأدلة المعتبرة، وأن المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب [٤].

ويرى الدكتور: تمام حسان أن استصحاب حال الأصل قد دفع النحاة إلى تجريد الأصول ومعرفة (أصل الوضع)، و (أصل القاعدة)، وما يرتبط بذلك من عدول عن الأصل، ورد إلى الأصل، حيث قال: " فقد كان على النحاة أن يجردوا صورة أصلية لعناصر التحليل النحوي قبل أن يتكلموا فيها؛ إذ كانت هذه الصورة (تستصحب) في الاستعمال أو يعدل عنها"[٥].

ولم تكن لتحدد هذه الأصول والفروع إلا من استقراء كلام العرب.

---

(١) ١/١٣.
(٢) الخصائص: ١/٥٣ – ٥٤.
(٣) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٦.
(٤) ينظر: أصول النحو: ١١٨.
(٥) الأصول: ١١٤ – ١٦١.

المبحث الأول

مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها الجرجاني على السماع

يعد السماع من أقوى الأدلة النحوية المعتبرة، إذ إن هذه اللغة التي نتحدث بها، وهذا النحو الذي ننحوه ما هو إلا محاكاة لما كانت عليه العرب، والجرجاني في موقفه من السماع نراه في أكثر من موضع يستشهد به في إثبات ما يذهب إليه من آراء توافق ما يراه سيبويه والبصريون، وفيما يلي أهم المسائل التي توضح اعتماد الجرجاني على السماع:

(١) **حكاية أعطيتكُمْه في: أعطيتكموه** :

ذكر النحويون [١] أنه إذا اتصل بالفعل ضمير المخاطب الدال على الجمع، ولم يكن هناك إضمار نحو: أعطيتكم درهماً، فإن العرب يحذفون الواو التي هي بإزاء الألف في: أعطيتكما؛ للاستخفاف، فإن وجد إضمار عادوا إلى الأصل، وردوا الواو البتة؛ لأن المضمر يرد فيه الشيء إلى أصله، فيقولون: الدرهمُ أعطيتكموه، ومنه قوله تعالى: { أَنُلْزِمُكُمُوهَا } [٢]، ولا يقال: أعطيتكمه، كما يقال – في المظهر –: أعطيتكم درهما.

وحكى يونس [٣] أن بعضهم قال: أعطيتكُمْه.

وقد اختار الجرجاني ما عليه جمهور العرب، ورد ما حكاه يونس فقال: " لأجل أن المضمر يرد فيه الشيء إلى أصله، ألا ترى أنهم يقولون: أعطيتكم، فيحذفون الواو التي هي بإزاء الألف في أعطيتكما، للاستخفاف، فإذا جاءوا إلى الضمير عادوا إلى الأصل، وردوا الواو ألبتة، فيقولون: الدرهم أعطيتكموه وكقوله – ﷻ –: { أَنُلْزِمُكُمُوهَا }، ولا يقال: أعطيتكمه، كما يقال: أعطيتكم درهماً، وأما ما حكاه يونس من أن بعضهم قال: أعطيتكُمْه فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه، وإنما المستعمل الشائع رد الواو وهو لغة التنزيل كما ترى"[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨٩/١، والتصريح: ٢٥٠/١، والمقتصد: ١٤٣.
(٢) سورة: هود، من الآية [٢٨].
(٣) ينظر: الكتاب: ٣٨٩/١.
(٤) المقتصد: ١٤٣.

فواضح مما سبق أن الجرجاني قد رد حكاية يونس أعطيتكُمْه في: أعطيتكموه معتمداً في ذلك على السماع، ويؤيد ذلك قوله: " فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه... وهو لغة التنزيل كما ترى "، فقد استند على ما ورد في القرآن الكريم في قوله: { أَنُلْزِمُكُمُوهَا } من إثبات الضمير وبقائه على أصله.

ومعنى هذا أنه لا يعتد بقول يونس، ولا يأخذ بهذه الحكاية، وفي هذا دليل على أنه يعتمد في استدلاله على الكثير، ويطرح القليل والشاذ، وهذا من قواعد الاستدلال بالنقل، أو السماع.

(٢) **إضافة الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها**:

منع سيبويه – في اختيار الكلام – إضافة الصفة المشبهة مجردة من أل إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: هذا امرأة حسنةُ وجهها، وخص ذلك بالضرورة حيث قال: وقد جاء في الشعر: حسنةُ وجهها شبهوه بحسنةِ الوجه، وذلك ردئ"[(١)].

وقد استشهد سيبويه على قبح هذه الإضافة بقول الشاعر:

أَمِن دِمنَتَين عَرَّجَ الرَكبُ فيهِما ∴ بِحَقلِ الرُخامى قَد عفا طِلاهُما

أَقامَت عَلى رَبعَيهِما جارَتا صَفاً ∴ كُمَيتا الأَعالي جَونَتا مُصطَلاهُما[(٢)]

محل الشاهد: (جونتا مصطلاهما) فإنه أضاف (جونتا) إلى (مصطلاهما) و(جونتا) مثنى، وهو بمنزلة حسنتا، وقد أضيف إلى (مصطلاهما) و(مصطلاهما) بمنزلة (وجههما)، فكأنه: حسنتا وجههما، والضمير في (مصطلاهما) يعود إلى (جارتا صفا) ومعنى (جارتا صفا): الأثافي، و(الصفا) هو الجبل، وقوله: (كميتا الأعالي) يعني أن الأعالي في موضع الأثافي.

وقد منع المبرد هذه الإضافة مطلقاً في الشعر، وغيره، فإنه لم يجزها، وأخذ يتأول البيت بأن الضمير في مصطلاهما عائد على الأعالي، والأعالي بمعنى

---

(١) الكتاب: ١٩٩/١.

(٢) هذان البيتان من الطويل، وهما للشماخ. ينظر: ديوانه: ٣٠٨، والكتاب: ١٩٩/١، والخصائص: ٤٢٠/٢، وشرح المفصل: ٨٣/٦ – ٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٣/١، وخزانة الأدب: ١٩٨/٢.

الأعلين[١].

وقد وافق الجرجاني سيبويه في إجازته هذه الإضافة في الشعر مستدلاً بهذا البيت إذ يقول: "فجونتا مصطلاهما بمنزلة قولك: هذه امرأة حسنةُ وجهها، وامرأتان حسنتا وجوههما، فالأصل أقامت جارتا صفا جون مصطلاهما، مثل جون متوقدهما، على أن يكون (جون) صفة (جارتا صفا)، وفعلا لمصطلاهما، كما يكون حسن في قولك: هذه امرأة حسن وجهها، فعلا للوجه، ورافعاً له، وصفة للمرأة، ثم جعل الفعل الذي هو للمصطلى لجارتا فقال: جونتا، وجَرّ مصطلاهما مع كونه مضافاً إلى ضمير صاحبتيه الجاريتين، كما جرّ وجهها في المسألة فقيل: هذه امرأةٌ حسنةُ وجهها. والصحيح المستحسن أن يقال: جونتا المصطلى، كما كان المختار الجيد: هذه امرأة حسنةُ الوجه، بترك الإضافة إلى الضمير إذا – أريد إضافة الصفة إليه وجعل الفعل للأول " [٢].

فيفهم من قول الجرجاني: "والصحيح المستحسن أن يقال جونتا المصطلى، كما كان المختار الجيد هذه امرأة حسنة وجهها... " أنه يذهب إلى القول بمنع إضافة الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها وفاقا لسيبويه وأنه يمنع القول بتأويل البيت بإعادة الضمير في (مصطلاهما) على (الأعالي)؛ لأنه خلاف ما أراد الشاعر، مستنداً في ذلك على السماع حيث لم يرد ذلك في اختيار الكلام، وأما ما ورد من ذلك فخاص بالشعر، فلما لم يرد سماعا فى النثر منع ذلك مما يؤيد اعتماده على السماع فى أحكامه النحوية التى يقول بها.

(٣) ما تفيده الواو العاطفة :

اختلف النحويون فيما تفيده واو العطف فذهب جهور النحويين إلى أنها للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب، وزعم قوم أنها للترتيب [٣]، وقد اختار الجرجاني مذهب الجمهور حيث قال: " ويدلك على أن الواو لا أصل له في الترتيب شيئان:

---

(١) ليس في المقتضب، وينظر: البسيط: ١١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٣/١.
(٢) المقتصد: ٥٤٩ – ٥٥٠.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٩٩٦/٣، والدرة المضية: ٥١/٣ – ٥٢.

أحدهما: أنهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب ... "[١] إلى أن قال: " والثاني مما يدل على أن الواو لم يوضع للترتيب أنك تقول: جاءني عمروٌ اليوم وزيد أَمْسِ، فيكون ما بَعْدَ الواو مقدماً في المعنى، كقوله -ﷻ-: { وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ }[٢]؛ لأن السجود بعد الركوع وهو مقدم في الذكر، فهو كقولك اجمعي بين هذين الفعلين، ولو كان موضوعاً للترتيب لامتنع كما يمتنع الفاءُ، ألا ترى أنّ نحو اسجُدْ فاركَعْ لا يكون بوجه، ولا أسجُدْ ثم أركع " [٣].

فواضح من كلام الجرجانى أنه وافق جمهور النحويين فى القول بأن الواو العاطفة للجمع المطلق من غير دلالة على ترتيب أو عدمه، وخطأ القول بأنه تفيد الترتيب معتمدا فى ذلك على السماع حيث استدل بقوله – تعالى -: { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ }، ومعلوم أن الركوع قبل السجود، ومن هنا يتضح أن الواو لا تفيد ترتيبا.

(٤) العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:

أجاز الكوفيون [٤] عطف الظاهر على المضمر دون إعادة الجار مستدلين بقراءة حمزة الكوفي – وهو أحد القراء السبعة -: { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ } [٥] بجر (الأرحام)، وقد رد الجرجاني هذه القراءة، وفيما يلي نص كلامه حيث قال: "... كذلك لا يجوز أن تقول: أعطف على المضمر المجرور، وكفاك دليلاً على فرط اتصال المجرور بما قبله أنه ليس هنا ضمير منفصل مجرور بإزاء (أنت) في المرفوع، فاتصال المجرور إذن أشد من اتصال المرفوع، ولذلك كثر العطف على المرفوع في الشعر، ولم يكثر ذلك في المجرور وإنما جاء في بيتين أو ثلاثة. أنشد صاحب الكتاب:

---

(١) المقتصد: ٩٣٨.
(٢) من الآية [٤٣] سورة: آل عمران.
(٣) المقتصد: ٩٣٨.
(٤) ينظر: الإنصاف: ٤٦٣/٢، والبحر المحيط: ١٤٧/٢، وائتلاف التبصرة: ٦٢.
(٥) من الآية [١] سورة: النساء.
قرأ حمزة وحده (والأرحامِ) خفضاً، وقرأ الباقون (والأرحامَ) نصبا. ينظر السبعة: ٢٢٦.

فـــاليومَ قرَّبـــتَ تهجونـــا وتَشـــتُمُنا ∴ فاذهـب فمـا بـكَ والأَيـامِ مـن عَجَـبِ [١]

ولم يوجد شيء منه في كلام فصيح، وأما قراءة حمزة: " تساءلون به والأرحامِ " فقد ردت، وأجمعوا على أنها غير متوجهة، وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف كأنه: واتقول الذي تساءلون به وقطع الأرحام... "[٢] أهـ.

عند النظر في كلام الجرجاني نجده قد رجح قراءة الجمهور بنصب (الأرحام) في قوله تعالى: { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ } على قراءة حمزة بالجر. على الرغم من أنها قراءة متواترة أيضاً، وأن الأساس الذي اعتمد عليه في ذلك هو السماع حيث علل ذلك بشدة اتصال المجرور بما قبله وبأن وروده في الشعر قليل لا يكفي للاحتجاج به، وتأول قراءة حمزة بأنها على حذف مضاف والتقدير: واتقول الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام.

(٥) حكم هند و دعد من حيث الصرف ومنعه:

ذهب جمهور النحويين [٣] إلى أن العلم إذا كان ثلاثياً مؤنثاً ساكن الوسط فإنه يجوز فيه الصرف ومنعه نحو هند ودعد، ومنه قول الشاعر:

لَـــم تَتَلَفَّـــع بِفَضـــلِ مِئزَرِهـــا ∴ دَعـــدٌ وَلَـــم تُغـــذَ دَعـــدُ بِالعُلَـــبِ [٤]

والشاهد فيه صرف " دعد " وتركه؛ لأنه علم ثلاثي ساكن الأوسط خُصّ بالمؤنث.

ويرى أبو العباس المبرد[٥] أن الصرف في نحو (هند) و (دعد) إنما يكون في ضرورة الشعر وليس في اختيار الكلام.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شواهد سيبويه: ٣٨٣/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٥٣/١، وشرح ابن عقيل رقم ٢٩٨، وشرح الأشموني رقم ٨٤٩.

(٢) المقتصد: ٩٦٠.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٨٧٦/٢ – ٨٧٨، والتصريح: ٣٣٢/٢.

(٤) البيت من مجزوء البسيط، وهو لجرير في: ديوانه: ٨٢، والمفصل: ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧١/١، واللسان (لفع) والجمل للزجاجي: ٢٢٧، والخصائص: ٦١/٣، والمنصف: ٧٧/٢.

(٥) قال في المقتضب: ٣٥٣/٣: " ... واعلم أن جميع ذلك مؤنثاً كان أو أعجمياً سميت به مذكراً مذكراً فهو منصرف نحو رجل سميته بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر، كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التأنيث ... " .

وقد رد عبدالقاهر مذهب المبرد، إذ يقول: "... وأما قول الشيخ أبي علي: ومن زعم أن القياس في دعد أن لا يصرف فإن المقصود به أبوالعباس؛ لأنه قال – فيما حَكَى عنه شيخنا – رحمه الله –: إن الصرف في نحو هند ودعد لضرورة الشعر. وليس ذلك بسديد، لما ذكرنا من أن الخفة تقاوم أحد السببين، وكفى إلزاماً بما ذكره الشيخ أبوعلي من أنهم صرفوا نوحاً ولوطاً مع وجود سببين: العجمة والتعريف، وذلك كثير في التنزيل كقوله: {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ}[١]، و{وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا}[٢]، ولم يقرأ بمنع الصرف في هذا النحو أحد من القراء، فكما جوزت الخفة الصرف في هذا كذلك يجوّز في هند ودعد لتساويهما في تضمن السببين "[٣].

فواضح مما سبق أن الجرجاني يستدل على تضعيف مذهب المبرد القائل بمنع صرف نحو هند ودعد، للمؤنث من القياس والسماع حيث ذكر أن العرب تصرف العلم الثلاثي الساكن الأوسط كما في نوح ولوط طلباً للخفة، ولذلك فهم يقيسون العلم المؤنث عليه، ولا يعد ذلك ضرورة، وقد أيد الجرجاني ذلك بوروده كثيراً في التنزيل كقوله – تعالى –: { كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ }، و{ وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا }، وأنه لم يقرأ بمنع الصرف في هذا أحد من القراء.

(٦) الاقتصار على الفاعل في باب (ظن):

اتفق النحويون على جواز حذف المفعولين في باب (ظن) اختصاراً، أي لدليل[٤] نحو: { أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ }[٥]، وقول الكميت:

بِأَيِّ كِتابٍ أَم بأَيَّةِ سُنَّةٍ ∴ تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ وتُحْسَبُ[٦]

---

(١) من الآية [١٠٥] سورة: الشعراء.
(٢) من الآية [٧٧] سورة: هود.
(٣) المقتصد: ٩٩٤ – ٩٩٥.
(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٥٩، والتصريح: ٣٧٧/١.
(٥) من الآية [٦٢] سورة: القصص.
(٦) البيت من الطويل، وهو للكميت في: خزانة الأدب: ١٣٧/٩، والدرر: ٣٣٨/١، والمحتسب: والمحتسب: ١٨٣/١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٦٩٢، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ٦٩/٢، والهمع: ١٥٢/١.

وأما حذفهما اقتصاراً، أي لغير دليل فمذهب الأخفش والفارسي ومن وافقهما المنع مطلقاً [١]، وحجتهم في ذلك أن العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو: { وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ } [٢] وقول الشاعر:

ولقد علمت لتأتين منيتي ∴ إن المنايا لا تطيش سهامها [٣]

وذهب أكثر النحويين [٤] وعلى رأسهم سيبويه [٥] إلى جوازه مطلقاً، وهو ما أيده الجرجاني لورود السماع بذلك حيث قال: " وأما السكوت على الفاعل وترك ذكر المفعولَيْن فلا شبهة في جوازه، وذلك قولك: أعطيت وكسوت، كما قلت ضربتُ وكذلك تقول: ظننت وحسبت، فيجوز عند صاحب الكتاب وهو الصحيح.

قال شيخنا أبو الحسين – رحمه الله –: ويدل عليه قولهم في المثل: من يسمعْ يخل [٦] فخلت منطوق بها من غير مفعول. وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل في باب ظننت وعلمت، وحكى أن الشيخ أبا علي كان يحتج له بأنهم قد أجروا هذه الأفعال مجرى القسم... فليس لنا أن نمنع من إجازة ذلك متعلقين بحدث القسم؛ لأن الحقائق لا تبطل بالعلل، وقد وجدنا ذلك أعنى السكوت على الفاعل مستعملاً مستقيماً في المعنى وهو قولهم: من يسمعْ يخَلْ " [٧].

فواضح مما تقدم أن الجرجاني قد اختار مذهب سيبويه القائل بجواز اقتصار أفعال القلوب على الفاعل، أي: لزومها وعدم تعديها إلى مفعولين، وأن

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٦/١، والارتشاف: ٢٠٩٧/٤، والتصريح: ٣٧٧/١.
(٢) من الآية [٤٨] سورة: فصلت.
(٣) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه: ٣٠٨، وتخليص الشواهد: ٤٥٣، والخزانة: ١٥٩/٩، والدرر: ٣٤٤/١، والكتاب: ١١٠/٣، وبلا نسبة في الارتشاف: ٦٩/٣، وأوضح المسالك: ٦١/٢.
(٤) ينظر: التصريح: ٣٧٧/١ – ٣٧٨.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣٩/١.
(٦) ينظر: المثل رقم (٤٠١٢) في مجمع الأمثال للميداني: ١٦٩/٢.
(٧) المقتصد: ٦٠٨ – ٦١٠.

الأساس الذي اعتمد عليه في هذه المسألة هو السماع عن العرب شعراً ونثراً حيث استدل بقولهم في المثل: من يسمع يخل، كما استدل بقول الشاعر:

ولقـــد علمـــت لتـــأتين منـــيتي ∴ إن المنايـــا لا تطـــيش ســـهامها

بل إنه لم يكتف بالترجيح بناء على السماع عن العرب، وإنما رد القياس إذا تعارض مع السماع، فحينما قاس الفعل هنا على القسم وأنه كما لا يجوز الإبقاء على القسم ويحذف المقسم عليه، فكذا هنا لا يبقى الفعل ويحذف المفعولان.

حينما قاسوا ذلك القياس لن يرضى به الجرجانى، ورده بأن السماع على خلاف ذلك، ثم بين أن الاكتفاء بالمرفوع مع الأفعال حقيقة فيها، والحقائق لا تبطل بالعلل أو القياس على غيرها...

وهذا يدل دلالة واضحة على أن السماع عند الجرجانى فى الرتبة الأولى، وأنه مقدم على غيره من بقية الأسس.

(٧) عامل النصب في المضارع المنصوب بعد حتى:

ذهب البصريون [١] إلى أنه إذا وقع الفعل المضارع منصوباً بعد حتى فالناصب له (أن) مضمرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، مثل: سرت حتى أدخلها. وذهب الكوفيون [٢] إلى أن الناصب له هو حتى نفسها ولو ظهرت (أن) بعدها، نحو: لأسيرن حتى أن أصبح.

وقد أبطل الجرجاني مذهب الكوفيين حيث قال: " إذا جاء الفعل بعدها منصوباً وجب تقدير (أن) نحو: سرت حتى أن أدخلها... ويقطع بأن الأمر على ما ذكرنا من النصب بإضمار (أن) ما أنشده شيخنا – رحمه الله – عن أبي الفضل الرياشي من قول الشاعر:

داويـــت غَـــبْن أبـــي الـــدَّهيق بِمَطْلَـــهِ ∴ حتـــى المصـــيفِ وتَغْلُـــوَ القعـــدانُ [٣]

فالمصيف مجرور بحتى وقوله (تغلو)، معطوف عليه، ومعلوم أن النصب في ذا لا يحتمل إلا إضمار (أن)، لأنه بمنزلة قولك:حتى المصيف وغلاء القعدان.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤/٤، والمساعد: ٨٠/٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤/٤، والارتشاف: ١٦٦٢/٤.
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الإنصاف: ٥٩١، واللسان (غبن).

ولو كان (حتى) في قولك: سرت حتى أدخلها هي الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجئ الفعل منصوباً بعد الجر؛ لأنه لا يكون في موضع واحد جاراً وناصباً، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه فإذا لم يكن قبل (تغلو) فعل منصوب، وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً، وإذا تقرر الجر لما بعد الواو وثبت أن (تغلو) منصوب بإضمار (أن) لما ذكرنا من أنّ (أن) مع ما بعده بمنزلة اسم"[(١)].

فواضح مما تقدم أن الجرجاني قد أفسد مذهب الكوفيين القائل بأن الناصب للمضارع هو (حتى) نفسها ولو ظهرت (أن) بعدها معتمداً في ذلك على السماع حيث استشهد على ذلك بقول الشاعر:

داويت غَبْن أبي الدَّهيق بِمَطْلَهِ ∴ حتى المصيفِ وتَغْلُوَ القعدانُ

والشاهد فيه وجوب توجه (حتى) لعمل الجر، ونصب (تغلو) بأن مضمرة مع عطفها على ما قبلها، ولا يصح أن تكون (حتى) ناصبة لتغلو؛ لأنها لا يجوز أن تأتي ناصبة وجارة في موضع واحد، فلما لم يكن (تغلو) معطوفاً على فعل منصوب وجب نصبه بأن؛ لأن (أن) مع الفعل بمنزلة اسم.

(١) المقتصد: ١٠٨٠، ١٠٨١.

المبحث الثاني

مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها على القياس

القياس من الأسس التي استخدمها الجرجاني في الرد على من خالفه من النحويين، ويعد من الأسس النحوية المهمة، إلا أن مرتبته بعد السماع وقد عرفنا المسائل التي اعتمد فيها الجرجاني على السماع، وفيما يأتي المسائل التي توضح اعتماده على القياس:

(١) **دخول أداة التعريف على الفعل**:

ذهب بعض الكوفيين[١] إلى جواز دخول (أل) على الفعل اختياراً وتمسكوا بقول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ∴ ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل[٢]

فأدخل (أل) على (ترضى) وهو فعل مضارع، والذي سوغ دخول (أل) عليه كونه يشبه الوصف نحو (مرضيٌّ).

وحجتهم: أن الشاعر متمكن من أن يقول (المرضي) [٣]، وهذا بناءً على مذهبهم من أن الضرورة ما اضطر إليها الشاعر، ولم يجد عنها مندوحة.

ومذهب جمهور النحويين[٤] أنه لا يجوز دخولها على الفعل إلا ضرورة.

وقد رجح الإمام عبد القاهر الجرجاني مذهب الجمهور حيث ذهب إلى أن أداة التعريف اختصت بالاسم، ولا تدخل على الفعل إذ يقول: " كل واحد من الألف واللام والتنوين دليل على الأسمية لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء، فأما ما أنشده شيخنا عن أبي زيد من قول الشاعر:

يقول الخنَا وأبغضُ العُجْم ناطقاً ∴ إلى ربنا صوتُ الحمار اليُجَدّعُ

فيستخرجُ اليربوع من نافقائِهِ ∴ ومن جُحْره بالشيخةِ اليتقصّعُ[٥]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠١/١ – ٢٠٢، والتصريح: ٣٨/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق. ومن مواضعه: شرح التسهيل: ٢٠١/١، وأوضح المسالك: ٢٠/١، ١٥٠، والتصريح: ٣٨/١، وشرح الأشموني: ٢٥٢/١، والعيني: ٢٥٢/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠١/١، والتصريح ٣٨/١.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

(٥) البيتان من الكامل، ومختلف في نسبتهما، ومن مواضعهما: نوادر أبي زيد: ٦٦ – ٦٧، والمؤتلف والمختلف: ١١٩، ومعجم البلدان: ٣١٩/٥، ٣٢٠، وشرح شواهد المغني: ١٦٢/١، والإنصاف: ١٥١ – ١٥٢، ٣١٦، وشرح المفصل: ٢٥/١، ١٤٢/٣.

فلا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً، وإنما جاء به على معنى الذي يجدَّعُ، الذي يقدع، أي يقال: جَدَعَ الله أذنه، والذي يقصّع، تقصّع أي: دخل القاصعاء، واستعمال نحو هذا خطأ بإجماع، فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم"[١].

فواضح من كلام الجرجاني أنه اعتمد على القياس في ترجيحه القول بمنع تعريف الفعل، ويدل على ذلك أنه حكم على البيت الذي أنشده شيخه أبو الحسين بقوله: " فلا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً "، وأنه حين حكم بالشذوذ جعل سبب الشذوذ أولا يرجع إلى القياس مما يدل على اعتداده بالقياس، واعتماده عليه فى هذا الحكم، وإن قد أضاف إليه الاستعمال، وبذا يكون الشذوذ من جهة القياس أولاً والاستعمال ثانياً.

ومعنى هذا: أن أداة التعريف الداخلة على الفعل مخالف للنصوص اللغوية والقواعد النحوية، ولذا فهو شاذ في القياس والاستعمال جميعاً، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، وتأول ذلك بأنه جاء على معنى الذي يجدع أي: جدع الله أنفه، والذي يقصع، تقصع، أي:دخل القاصعاء،والقياس على ذلك خطأ بإجماع.

(٢) لِمَ أدخلت النون في التثني الجمع؟

اختلف النحويون في زيادة النون في التثنية والجمع، فمذهب جمهور البصريين[٢] أن النون في التثنية والجمع عوض عن الحركة والتنوين نحو: رجلان وفرسان.

ومذهب الفراء[٣] أن النون في التثنية والجمع فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: زيداً لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام؛ لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف.

---

(١) المقتصد: ٧٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ٥٠٤/١، واللباب: ١٠٥/١.
(٣) لم أجده في معاني القرآن، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٧٠، والتبيين: ٢١١.

وقد اختار الجرجاني مذهب جمهور البصريين ورد مذهب الفراء حيث قال: " وأما النون في قولك: (مسلمان)، و(مسلمون) فإنه عوض من الحركة والتنوين، وذلك أن الألف في (مسلمان) حرف إعراب كالتاء في (قائمة)، فكما أن التاء يكون له حركة وتنوين كما يكون للميم في (مسلم)، واللام في (رجل)، فلما منع الألف الحركة والتنوين جعل النون عوضاً منهما؛ لأن الاسم إذا لم يبن لم يجز أن يعرى من الحركة والتنوين ... " [١].

إلى أن قال: " قول الفراء: إن النون في رجلان جاء للفصل بين الاسم المثنى والمفرد المنصوب في: رأيت مسلماً، وقد دللنا على سقوطه ..."[٢].

فقول الجرجاني راداً مذهب الفراء: "وقد دللنا على سقوطه" إشارة إلى ما تقدم في استدلاله على أن النون عوض من الحركة والتنوين حيث شبه الألف في (مسلمان) بالتاء في (قائمة)، فكما أن التاء يكون له حركة وتنوين كما يكون للميم في مسلم، واللام فى رجل، فلما منع الألف الحركة والتنوين جعل النون عوضا منهما؛ لأن الاسم إذا لم يبن لم يجز أن يعري من الحركة والتنوين، وفى ذلك ظهور بين للقياس عند الجرجانى، حيث قاس الحرف الذى هو علامة إعراب فى المثنى وجمع المذكر على الحرف الذى يظهر عليه الإعراب فى المفرد، فينبغى أن يأخذ حكمه ويقاس عليه فى ظهور الحركة والتنوين، فلما لم تظهر عليه الحركة أو التنوين كانت النون عوضا عنهما.

فيبدو أن الجرجاني قد استخدم الجمل على الشبه في رده على الفراء هو مظهر من مظاهر الدليل العقلي، وهذا ضرب من القياس.

(٣) نوع الخبر الواقع ظرفا أو جارًا مجرورًا

ذهب بعض النحويين إلى أن خبر المبتدأ إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً فهو من قبيل الجملة، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل [١]، والتقدير في: زيد عندك، أو في الدار، زيد استقر عندك، أو في الدار.

---

(١) المقتصد: ١٨٧.
(٢) السابق: ١٨٨.

وذهب بعضهم إلى أن خبر المبتدأ الواقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف وجوباً، وذلك المحذوف اسم فاعل [٢]، والتقدير: زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار [٣].

وقد رجح الجرجاني القول بأن الظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبراً من قبيل الخبر بالجملة إذ يقول: " واعلم أن من الناس من لم يعد الظرف في الجمل، وذلك لأجل أنه يقدر فيه اسم فاعل، فإذا قال: زيد في الدار، قدّر: مستقر في الدار، دون استقر ويستقر، واسم الفاعل لا يكون جملة، وإنما جملة الفعل مع الفاعل المضمر فيه أو المظهر.

والمذهب الصحيح أنه من الجمل كما ذكره الشيخ أبو علي، ويدل على صحته أنا رأيناهم لا يصلون الأسماء نحو الذي والتي وما أشبه ذلك إلا بالجمل كقولك: الذي أخوه منطلق زيد، والذي خرج غلامه عمرو، ولا يجوز الذي ضارب زيد، ولا الذي ضارب غلامك حتى يقال: الذي هو ضارب زيد، والذي أخوه ضارب زيد، فيؤتى بجزء آخر تصير به الصلة جملة... ثم بعد أن علمنا أن الصلة لا تكون إلا جملة وجدنا الظرف قد وصل به كثيراً مجرداً من جزء آخر نحو قولك: الذي في الدار زيد، والذي عندك خالد، والذي أمامك عمرو، ولا يجب أن يقال: الذي هو في الدار زيد، والذي أخوه عندك زيد، فيؤتى بجزء آخر فتقرر أن التقدير: استقر دون مستقر، لأن استقر يكون جملة فتستقل به الصلة، ومستقر مفرد، والمفرد لا تستقل به الصلة... " [٤].

فعند النظر في كلام الجرجاني نجد أنه يؤيد القول بأن الإخبار بالظرف والجار والمجرور من قبيل الجمل، حيث قدر متعلقهما (استقر) ونحوه، ويستدل على ذلك من القياس حملاً على الاسم الموصول حيث إن الظرف والجار والمجرور

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٧٣، والمفضل في شرح المفصل (رسالة دكتوراه) ٣٠٦/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٥٠/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦٥، وشرح عيون الإعراب: ٨٧، وشرح قطر الندى: ١٦٥.

(٣) وفي المسألة مذهبان آخران: أحدهما: أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه، وثانيهما: أن التقدير بحسب المعنى. [ينظر: الارتشاف: ١١١، والمغني: ٥١٦/٢].

(٤) المقتصد: ٢٧٥، ٢٧٦.

يقعان في صلة الأسماء الموصولة نحو: جاء الذي في الدار، والصلة لا تكون إلا جملة، فإذا تعين تقدير الفعل دل ذلك على أنهما يعدان من قبيل الجمل لا من قبيل المفردات.

فترجيحه هذا القول مبنى على القياس البين الذى لا ينكر؛ لكثرة وروده واستعماله.

(٤) **التقدير في: عسى الغوير أبؤسا**:

اختلف النحويون في قولهم في المثل: " عسى الغوير أبؤسا " [(١)]، فمذهب سيبويه وأبي علي الفارسي [(٢)] من البصريين أن (أبؤسا) خبر (عسى) وهو مفرد؛ لأنه ليس جملة، ومذهب الكوفيين [(٣)] أنه خبر (يكون) محذوفة والتقدير: أن يكون أبؤسا.

وقال الأصمعي [(٤)]: خبر (يصير) محذوفة، وقيل: مفعول به [(٥)]، والتقدير: عسى الغوير يأتي بأبؤس. فحذف الناصب والجار توسعاً.

وقد ذكر الجرجاني هذا المثل – في معرض حديثه عن فاعل (عسى) شارحاً قول أبي علي: " والضرب الآخر من فاعل (عسى) أن تكون (أن) مع صلتها في موضع رفع... " [(٦)].

وظاهر كلامه أنه يستشهد بقولهم: عسى الغوير أبؤسا، على عمل (عسى) النصب في الخبر بنفسها على الأصل المتروك، وكان القياس أن يقال: عسى الغوير أن يبأس، وفيما يلي نص كلامه حتى نتعرف حقيقة مذهبه:

قال: "... لأجل أن قولهم: عسى الغوير أبؤسا، يدل على أن (عسى) يكون بعده مرفوع ومنصوب. ولهذا شبهه بكان. ومن قال: إن التقدير: عسى أنّ الغوير أن يكون أبؤسا، جاز له أن يعتقد هذا القول حتى كأنه قال: عسى الغوير كونه

---

(١) ينظر: المثل في: مجمع الأمثال: ١٧/٢، وجمهرة الأمثال: ٥٠/٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٨/٣، والمسائل الحلبيات: ٢٥٠.
(٣) ينظر: المقتضب: ٧٠/٣، والتصريح: ٢٧٨/١.
(٤) التصريح: ٢٧٨/١.
(٥) ينظر: السابق.
(٦) المقتصد: ٣٥٨.

أبؤسا، ثم وضع (أن يكون) موضعه، وذلك ضعيف، ألا ترى أنك تقول: إذا جرى ذكر الضرب: آمُرُك زيداً، تريد أن تضرب زيداً، كما تقول: زيداً، تريد: اضرب زيداً، لأنك لا تحذف (أنْ) مع بعض صلته وتُبْقي بعضا، وذلك بمنزلة حذف جزء من الاسم؛ لأن (أنْ) مع صلته بمنزلة اسم واحد، ولاتصال ما يقع بعده به لا يجوز تقديم ما بعد (أن) على ما قبله نحو: زيداً أن تضرب خير لك، تريد: أن تضرب زيداً، فلذلك لم يذهب أصحابنا إلى هذا الوجه"[(١)].

فواضح من كلام الجرجاني أنه يرى في قولهم: عسى الغوير أبؤسا، عمل (عسى) النصب في الخبر بنفسها على الأصل المتروك – كما تقدم – معتمداً على القياس في إثبات ذلك حيث شبه قولهم: عسى الغوير أبؤسا، بقولهم: إذا جرى ذكر الضرب، مثل: آمرك زيداً، والتقدير: آمركَ أن تضرب زيداً، وبقولهم زيداً، أي: اضرب زيداً، فكما أن (تضرب) و (اضرب) عملا النصب في (زيداً) بناء على الأصل المتروك، فكذلك (عسى) عمل النصب في (أبؤسا) بنفسه على الأصل المتروك أيضاً.

واعتماده على القياس في هذه المسالة يتفق مع ما عبر به الجرجاني في قوله: "... وذلك بمنزلة حذف جزء من الاسم؛ لأن (أن) مع صلته بمنزلة اسم واحد ".

فاستخدامه لفظ (بمنزلة) دليل على استخدامه نوعاً من القياس يعرف بقياس الشبه أو قياس المنزلة [(٢)].

---

(١) المقتصد: ٣٥٩.

(٢) قياس الشبه: أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. [ينظر: لمع الأدلة: ١٠٧، والقياس في النحو العربي: ٥٦].

(٥) نوع (ما) التعجبية:

ذكر النحاة أن (ما) التعجبية في قولك: ما أحسن زيداً، اسم مبتدأ بالإجماع إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي [١] أنه لا موضع له من الإعراب، ثم بعد الاتفاق على أنها اسم مبتدأ، اختلفوا في معناها، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين [٢] أن (ما) التعجبية نكرة تامة مستغنية عن الصلة والصفة، بمعنى شيء، والتقدير: شيء أحسن زيداً ، أي: جعله حسناً، وقال الأخفش [٣]: إن (ما) التعجبية موصولة بمعنى الذي، وهي في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها من قولك: أحسن زيداً، الصلة، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي أحسن زيداً شيء.

وقد رجح الجرجاني مذهب سيبويه والبصريين في نوع (ما) التعجبية، وعلله وقواه، ورد على الأخفش رأيه فيها حيث قال: "ولا يجوز أن تجعل (ما) موصولاً و(أحسن) صلة له، حتى كأنك قلت: الذي أحسن زيداً؛ لأمرين:

أحدهما: ما ذكرنا من أن التعجب من مواضع الإبهام، فالنكرة به أليق وذاك يكون إذا جعلت (ما) بمنزلة شيء، وإذا جعلته بمنزلة (الذي) كان معرفة.

والثاني: أن (ما) إذا كان بمعنى (الذي) وكان (أحسن) صلة له احتاج إلى خبر؛ لأن قولك: الذي أحسن، يجري مجرى أن تقول: زيد، كما تقدم عند ذكر الموصولات، ولا معنى للإضمار من غير فائدة، وهذا المذهب أعني تنزيل (ما) منزلة (الذي) وجعل (أحسن) صلة له شيء ذهب إليه أبو الحسن، وقد أنكره أصحابنا، ويزيده وضوحاً أنك إذا جعلت ما موصولة وجب أن يكون التقدير: الذي أحسن زيداً شيء، أي: شيء لا يقدرُ له على صفة، فتضمر الذي هو المقصود من الخال لما ذكرنا من أن الغرض في التعجب الإخبار عن جهل الشيء"[٤].

فواضح مما تقدم أن الجرجاني يرى بطلان مذهب الأخفش القائل بأن (ما) التعجبية موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، وأن الأساس الذي

---

(١) ينظر: التصريح: ٥٨/٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ٤٧٧/٣، والتصريح: ٥٨/٢، والمساعد: ١٤٧/٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية: ٢٨٨/٢، والتصريح: ٥٨/٢.
(٤) المقتصد: ٣٧٥ – ٣٧٦.

اعتمد عليه في ذلك هو القياس؛ لأنه يرى أن قوله يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما: تقدم الإبهام وتأخير الإفهام، ويدل على ذلك قوله: "إن التعجب من مواضع الإبهام، فالنكرة به أليق وذاك يكون إذا جعلت (ما) بمنزلة شيء..." ومعنى ذلك أن التعجب؛ لأنه من مواضع الإبهام فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام. الثاني: أن قول الأخفش غير تام لما فيه من الافتقار إلى تقدير محذوف وهو الخبر، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إليه، ويظهر ذلك في قوله: " والثاني: أن (ما) إذا كان بمعنى (الذي) وكان (أحسن) صلة له احتاج إلى خبر... ولا معنى للإضمار من غير فائدة " وبهذا يكون رأي سيبويه والبصريين هو الأصح لسلامته من هاتين المخالفتين فكان هو الأولى بالقبول من غيره.

(٦) **تقدم خبر ليس عليها**:

اتفق النحويون على جواز تقديم أخبار (ليس) على أسمائها نحو: ليس قائماً زيد، مالم يمنع من ذلك مانع[١]، واختلفوا في جواز تقديم أخبارها عليها، حيث ذهب أبو علي الفارسي ومن وافقه من البصريين [٢] إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وذهب الكوفيون ومن وافقهم [٣] إلى منعه. وقد وافق الجرجاني الكوفيين، وأيد مذهبهم في عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، حيث قال: " اعلم أن الشيخ أبا علي جوز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، والاختيار المذهب الثاني. وأشار في التعليل والاحتجاج على هذا المذهب الذي قلنا: إنه الاختيار إلى أنهم قاسوا ليس على (ما) فلم يجوز أن يقال: منطلقاً ليس زيد، كما لا يجوز منطلقاً ما زيد، ثم رَدَّ عليهم بأن قال: إن (ليس) مخالف لما بدلالة أنهم قد أجمعوا على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها نحو: ليس منطلقاً زيد، مع امتناع ذلك مع (ما) نحو: ما منطلقاً زيد، فكما خالف ليس ما في جواز تقديم الخبر على الاسم، كذلك لا يستبعد أن يخالفه في جواز تقديم الخبر عليها، وتلحق بأخواتها، فهذا أقوى ما يكون من

---

(١) ينظر: البسيط: ٦٧٦/٢.
(٢) ينظر: الإيضاح: ١٠١، والإنصاف: ١٦٠/١، والتبيين: ٣١٥.
(٣) ينظر: الإنصاف: ١٦٠/١، والارتشاف: ١١٧٢، والتصريح: ١٨٨/١.

الاحتجاج للشيخ أبي علي.

والذي يدل على أن ذلك غير لازم من يمتنع من جواز تقديم خبر (ليس) على (ليس) نحو: منطلقاً ليس زيد، أن (ليس) قد مُنع التصرف فلا يجري مجرى (ضرب) كما جرى (كان) مجراه... وإذا كان (ليس) أضعف تصرفاً من (كان) وأقوى أمراً من (ما) وجب أن يكون لها مرتبة بينهما. فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو: منطلقاً ليس زيد، كما يجوز: منطلقاً كان زيد، لتنحط درجة عن (كان)، ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع نحو: ليس منطلقاً زيد، كقوله – عز وجل –: {لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ } [(١)] وإن لم يجز تقديم ذلك في نحو: ما منطلقاً زيد ليرتفع درجة عن (ما)؛ لأنها أقوى، فقد أخذ ليس شبها من (كان) وشبها من (ما) وصار لها منزلة بين المنزلتين، فاعرفه، فإنه مذهب قد بلغ النهاية في السداد... " [(٢)].

يظهر لي مما تقدم أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد اعتمد في ترجيحه القول بمنع تقديم خبر (ليس) عليها بقياس الشبه وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبهة غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل [(٣)]. إذ إنه ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه [(٤)]، ولكن ربما أخذ الشيء شبها بشيئين مختلفين، فيأخذ في حكمه منزلة بين المنزلتين، ويتضح ذلك في ليس التي أخذت شبهاً من (كان) وشبهاً من (ما) فأخذت شبها من (كان)؛ لأنها فعل كما أنها فعل، وشبها من (ما)؛ لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال، و (كان) يجوز تقديم خبرها عليها، و (ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت شبها من (كان) وشبهاً من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل و (ما) حرف؛ والفعل أقوى من الحرف، ولم يجز تقديم

---

(١) من الآية [١٧٧] سورة: البقرة.
(٢) المقتصد ٤٠٨ – ٤٠٩.
(٣) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٧.
(٤) ينظر: الإنصاف: ١٦٤.

خبرها عليها؛ لأنها أضعف من كان، لأنها لا تتصرف، و (كان) تتصرف، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق، فقد جُعل (ليس) في منزلة بين منزلتي (ما) و (كان)؛ لأنها أشبهتهما، ومن ثم جاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما) ولم يجز تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من (كان) و (كان) يجوز تقديم خبرها عليها و (ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها.

(٧) عامل الرفع في خبر (إن):

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في خبر (إن) وأخواتها فذهب البصريون [١] إلى أن (إن) هي الرافعة للخبر الناصبة للاسم، وأنها عملت عملين، وذهب الكوفيون [٢] إلى أنهما لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان قبل دخول (إن) وهو خبر المبتدأ.

وقد أيد الجرجاني البصريين ورد قول الكوفيين حيث قال: "... وبعد فإذا قلت: إن زيداً منطلق، كان (زيد) منصوباً بإن، وكان في الأصل مبتدأ، ومنطلق مرفوعاً بإن، وكان مرفوعاً بأنه خبر المبتدأ، وقال الكوفيون إنه باق على رفعه، وذلك فأسد؛ لأجل أنه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سننه لكان الاسم مبتدأ أولى بذلك، فلما نصب المبتدأ بإن وجب أن يكون رفع الخبر أيضاً. وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يرفع. ومن المحال ترك القياس، ومخالفة الأصول بغير فائدة " [٣] اهـ

فواضح مما تقدم أن الجرجاني قد رد مذهب الكوفيين القائل بأن خبر (إن) باق على رفعه معتمداً في ذلك على القياس، فهو يقيس عمل (إن) الرفع في الخبر على عملها النصب في المبتدأ، فلما نصب المبتدأ بـ (إن) وجب أن يكون رفع الخبر أيضاً بها، وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يرفع، ومن المحال ترك القياس، ومخالفة الأصول بغير فائدة.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والإنصاف: ١٧٧، وشرح المفصل: ١٠٢/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣١٠/١، ومجالس ثعلب: ٢٦٢، والإنصاف: ١٧٦.
(٣) المقتصد: ٤٤٥.

والجرجاني هنا لم يكتف بالاعتماد على القياس فى ترجيح مذهب البصريين، وإنما قبح ترك القياس وعابه، وجعله محالاً إذا اقتضته طبيعة الكلام ومقصد المتكلم ...

كما أنه أشار إلى أن طبيعة اللغة تقتضى القياس، وأن القياس أصل من أصول اللغة، وأنه اعتمد عليه العرب .. ومن المحال ترك أصل من أصول اللغة دون فائدة ...

وهذا يدل صراحة على اهتمام الجرجاني بالقياس، والاعتماد عليه فى كثير من الآراء التي يذهب إليها أو يرجحها على غيرها، أو يردها على أصحابها.

موضع كأن في: كأن زيدا منطلق:

كأن، معناه التشبيه، وقد اختلف النحويون فيها أهي مركبة أم بسيطة [١]، ومن ذهبوا إلى التركيب اختلفوا، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين والفراء [٢] أن كاف التشبيه ركبت مع (إن) المكسورة، ولما كانت كاف التشبيه في الأصل حرف جر كرهوا دخولها على (إن) المكسورة؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حروف الجر، إنما تدخل على المفردات، وليست (إن) كذلك، ففتحوا (إن) ليزول قبح اللفظ وتركبا، واختار هذا القول جماعة من النحويين [٣].

ومذهب ابن السراج وابن جني[٤] أن (كأن) ركبت مع (أن) المفتوحة وحدث بالتركيب ما لم يكن. ومن ذهبوا إلى القول بتركيبها اختلفوا في الكاف: هل تتعلق بشيء ؟ فيرى الزجاج أن الكاف في موضع رفع، فإذا قلت: كأنني أخوك، ففي ذلك حذف، وتقديره: كأخوتي إياك موجود، ولا تكون الكاف على هذه مقدمة من تأخير [٥].

ويرى ابن جني أن الكاف لا تتعلق بشيء، وليست بزائدة؛ لأن معنى التشبيه فيها موجود، وإن كانت قد تقدمت وأزيلت عن مكانها، وقد بقي النظر في

---

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٠٨، والارتشاف: ١٢٣٨.
(٢) ينظر: الكتاب: ١٦٤/٣، والكافي: ٨٣٩/٣، والارتشاف: ١٢٣٨.
(٣) ينظر: الإنصاف: ١٩٧، والمتبع: ٢٨١/١، وشرح التسهيل: ٦/٢.
(٤) ينظر: الأصول: ٢٢٠/٢، وسر الصناعة: ٣٠٤/١، ٣٠٥.
(٥) ينظر: الارتشاف: ١٢٣٨/٣، والمغنى: ٢١٥/١.

أن التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة ؟ فأقوى الأمرين عند أن تكون مجرورة بالكاف [١].

وقد وافق الجرجاني سيبويه وجمهور البصريين فذهب إلى القول بأن (كأن) مركبة من الكاف و (إن) المكسورة، وأنها ليست في موضع جر خلافاً لمن زعم ذلك حيث قال: " وعلامة الجر المتعلقة باللفظ في (أن) هي الفتح، وذلك أن (أنّ) من شأنها أن تفتح إذا دخلت عليها حروف الجر الحقيقية، فكذلك إذا دخلها حرف الجر الذي ليس له تأثير في المعنى، وليس لـ(أن) في قولك: كأن زيداً منطلق، إعراب بوجه، وذلك أن معنى قولنا في (أنّ) أن موضعها جر أو رفع، أنها بمنزلة مصدر مجرور أو مرفوع، فإذا قلت: عجبت من أنك منطلق، قلنا: أنه مجرور؛ لأنك تقول: عجبت من انطلاقك، ولو قلت في قولك: كأن زيداً منطلق: أن (أنّ) في موضع جر، لوجب أن تقول: كانطلاق زيد بمعناه، وهذا محال؛ لأن قولك: كانطلاق زيد، ليس بكلام تام، وقولك: كأن زيداً منطلق، كلام تام،فقد علمت أن هذا بمنزلة قولك: إن زيداً منطلق، وأن الكاف مُنح بأنّ للتشبيه فقط، وقد ذهب بعضهم إلى أن قولك: إن زيداً منطلق في قولك: كأن زيداً منطلق في موضع جر بالكاف، وذلك من الغلط الواضح،لما ذكرنا من أن حقيقة قولنا:إنه مجرور، الإخبار بأنه في موضع مصدر مفرد،وذلك لا يتأتى هنا،إذ لو قلت:كانطلاق زيدٍ لم يكن كلاماً"[٢].

فواضح مما سبق أن الجرجاني يذهب إلى القول بأن (كأن) مركبة من الكاف و(إن) بالكسر، وفتحت الهمزة بعد التركيب؛ لأن الكاف حرف جر، وحرف الجر إذا دخل على (إن) فتحت همزتها، وأنه لا موضع لـ(أن) وما بعدها من الإعراب، وأن الأساس الذي اعتمد عليه في ذلك هو القياس حيث ذكر أن الكاف إذا كانت متعلقة بشيء لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة،فيكون التقدير:كأن زيداً منطلق، كانطلاق زيد، فيحتاج إلى ما يتم الجملة، وكأن زيداً منطلق كلام قائم بنفسه لا محالة.

---

(١) ينظر قول ابن جني في: سر الصناعة: ٣٠٤/١ – ٣٠٥.
(٢) المقتصد: ٤٤٦.

ومن هنا ظهر الاختلاف بين الأمرين، وهذا من جهة القياس يقتضى أن (كأن) مركبة، وأنه ليس لـ (أن) وما دخلت عليه موضع من الإعراب.

(٩) **مذهب النون لطروء الإضافة**:

إذا طرأت الإضافة أو لام التعريف على الاسم المنون، كان الحكم للطارئ منهما، فيحذف لأجله التنوين، وكذلك نون التثنية والجمع وما أشبههما يحذفان للإضافة[١]، وذلك نحو قوله تعالى: { تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ}[٢] فـ"يدا" تثنية، والأصل يدان، فحذفت نون التثنية للإضافة، ومما يشبه المثنى " اثنا عشر"، فـ"اثنا" شبيه بالمثنى في الإعراب بالحروف، والأصل "اثنان"، فحذفت النون للتركيب الذى يجعل الكلمتين كالمضاف والمضاف إليه، ومن ذلك في الجمع نحو: {وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ}[٣]، والأصل (المقيمين)، فحذفت نون الجمع للإضافة وشبهه نحو (عشرو (عشرو زيد)، فـ (عشرو) شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف، وليس بجمع حقيقة؛ لأنه لا مفرد له.

وحذف النون في المواضع السابقة واجب [٤]، فإذا كان المثنى المضاف وصفاً فهي إضافة لفظية، لذا يجوز الجمع بين (أل) والإضافة كقول الشاعر:

إن يغنيا عني المستوطنا عدن ∴ فإني لست يوماً عنهما بغني [٥]

وقد ذكر الشيخ عبد القاهر أن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه الألف واللام، نحو قوله: الضاربا زيداً، والضاربو زيداً، على ضعف، فإن تجرد اسم الفاعل من الألف واللام فإنه يجب إثبات النون في حالة النصب نحو: ضاربان زيداً وضاربون زيداً، ويجب حذف النون في حالة الجر؛ لأن النون تحذف لأجل الإضافة، فإن حذفت النون ونصب الاسم بعد اسم الفاعل المجرد من ألـ نحو: هذان ضاربا زيداً، وضاربو زيداً، كان خطأ، ولذا حكم باللحن على قراءة أبي

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٢٢٧٥، والتصريح: ٢٤/٢.
(٢) الآية [١] سورة: المسد.
(٣) من الآية [٣٥] سورة: الحج.
(٤) ينظر: التصريح: ٢٤/٢.
(٥) من البسيط، وينظر البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٨٧/٣، والتصريح: ٢٩/٢، والهمع: والهمع: ٨/٢، وشرح الأشموني.

السّمَال: "إنكم لذائقو العذابَ الأليم"[١] بنصب العذاب؛ لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه الألف واللام.

وفيما يلي نص كلام عبد القاهر حتى نتبين ذلك حيث قال: " اعلم أن النون إنما حذف من الضاربا زيداً، والضاربو زيداً مع نصب (زيداً) على ضعف حملاً له على (الذي) وتشبيهاً به من جهة أنه موصول، واسم طويل، فإذا لم يكن في الاسم ألف ولام لم يكن طويلاً ولا موصولاً بمعنى (الذي) فإن نصبت وجب إثبات النون نحو ضاربان زيداً وضاربون زيداً، وإن حذفت النون وجب الجر؛ لأن النون إنما تحذف للإضافة، ولو قلت: هذان ضاربا زيداً، وضاربو زيداً، فنصبت كان خطأ، وإنما كان أبو السمال مقضياً عليه باللحن، لأجل أنه نصب (العذاب الأليم) مع حذف النون، وليس في "ذائقو" ألف ولام... وذلك عندهم لحن وجارٍ مجرى الغلط المردود ألبتة"[٢].

فيفهم من كلام عبدالقاهر: "وإنما كان أبو السمال مقضيا عليه باللحن" أنه اعتمد في رده القراءة على القياس الصحيح، وتقديمه على النقل الصحيح، حيث أنكر القراءة ووصفها باللحن أو الخطأ، ومعنى هذا أنه يقدم القياس على النقل ولا يعتد بالنقل في مقابل القياس، وكأن القراء إنما كانوا يقرأون بالرأي والاجتهاد الشخصي، وليس لقوة السماع وصحة النقل أو السند.

(١٠) **ما تفيده واو العاطف**:

سبق أن ذكرت أن الجرجاني قد اختار مذهب جمهور النحويين القائل بأن الواو العاطفة للجمع المطلق من غير دلالة على ترتيب أو عدمه، وخطأ القول بأنها تفيد الترتيب مستدلاً على ذلك بالسماع، وقد مضى بيان ذلك.

وقد استدل الجرجاني على صحة مذهبه في هذه المسألة بالقياس أيضاً حيث قال: " ويدلك على أن الواو لا أصل له في الترتيب شيئان: أحدهما: أنهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم: اشترك زيد وعمرو، واختصم بكر وخالد،

---

(١) من الآية [٣٨] سورة: الصافات، والقراءة بالنصب قراءة شاذة. [ينظر: شواذ القرآن لابن خالويه: ١٢٧، وإملاء ما من به الرحمن: ١٠٧/٢].

(٢) المقتصد: ٥٣١.

وذاك أن الاشتراك والاختصام مما يقتضي فاعلين، فلو قلت في قولك: اشترك زيد وعمرو، إن زيداً قبل عمرو في الرتبة، كان بمنزلة أن تقول: اشترك زيد، وتسكت؛ لأن أحدهما إذا تقدم على صاحبه لم يكن مساوياً له ومجتمعاً معه"[١].

فقول الجرجاني: " أنهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم: اشترك زيد وعمرو اختصم بكر وخالد " يدل على استدلاله بالقياس أيضاً في هذه المسألة، لأنه يقال: اختصم زيد وعمرو، والترتيب هنا محال؛ لأن الاختصام لا يكون من شخص واحد، وأيضا لا يتصور فيه تقدم من أحد المتخاصمين وتأخر من الآخر، مما يفيد الترتيب، وهذا يدل بطريق القياس أنها لا تفيد ترتيبا؛ إذ لا يتصور التركيب فى مثل هذه الأمثلة.

(١١) **العامل في المفعول به**:

ذهب جمهور البصريين[٢] إلى أن الناصب للمفعول به هو الفعل وحده، وذلك لأن أصل العمل الطلب، والطالب للمفعول ليس شيئاً غير الفعل فهو إذاً العامل، وذهب بعضهم[٣] إلى أن الناصب للمفعول به معنى المفعولية، وقد أبطل الجرجاني المذهب الثاني حيث قال: "... فأما أن يراد أن النصب بنفس مخالفته للأول حتى كأن عامله ذلك المعنى فلا، ولو جاز ذلك جاز أن تقول: إن (زيداً) في قولك: ضربت زيداً، لم ينتصب بالفعل، وإنما عمل النصب فيه كونه مفعولاً وذلك غير سديد؛ لأن كونه مفعولا أوجب أن يكون (ضربت) عاملاً فيه النصب، ولو كان تصور معنى المفعولية فيه يوجب نصبه بمعنى أنه يعمله دون أن يكون سبباً لعمل (ضربت) من حيث أنه لو لم يصلح لذلك لم يقع عليه الفعل لوجب أن لا يقال: زيد مضروب، وزيد ضربته من حيث معنى المفعولية متصور فيه " [٤].

فواضح مما سبق أن الجرجاني يوافق البصريين في أن المفعول به منصوب بالفعل وحده، ويرد القول بأن الناصب له معنى المفعولية، وأن الأساس الذي اعتمد

---

(١) المقتصد: ٩٣٨.
(٢) ينظر: الإنصاف: ٧٩/١، والمساعد: ٤٢٦/١، وائتلاف النصرة: ٣٤.
(٣) ينظر: الإنصاف: ٧٩/١.
(٤) المقتصد: ١٠٧٤ – ١٠٧٥.

عليه في ذلك هو القياس؛ لأنه لو كان الناصب له معنى المفعولية لوجب أن لا يرتفع (زيد) في نحو قولنا : زيدٌ مضروب، وزيدٌ ضربته، لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع مع تصور معنى المفعولية دل على فساد هذا القول.

وهذا الترجيح منه فى هذه المسألة معتمد فيه على القياس المحض، إذ معنى المفعولية موجود فيه فى أكثر من صورة،فلو أن الناصب له معنى المفعولية للزمه النصب فى جميع الصور، وهذا لم يحدث فيدل بطريق القياس على انتفاء ذلك.

(١٢) **عامل النصب في المضارع المنصوب بعد حتى**:

عرفنا فيما تقدم أن الجرجاني قد أبطل مذهب الكوفيين القائل بأن الناصب للفعل المضارع هو (حتى) نفسها، ولو ظهرت (أن) بعدها، نحو: لأسيرن حتى أن أصبح، واستدل على ذلك من السماع.

وقد استدل الجرجاني على بطلان مذهب الكوفيين بالقياس أيضاً، ويؤيد ذلك قوله: " إذا جاء الفعل بعدها منصوباً وجب تقدير (أن) نحو سرت حتى أن أدخلها، لاسيما إذا أدى معنى قولك: سرت إلى دخولها، ولا يجوز أن يكون النصب بغير إضمار (أن)؛ لأجل أن (حتى) إذا كان حرف جر اقتضى الاسم؛ إذ الجار لا يدخل على الفعل، و (أن) مع ما بعدها تكون بمنزلة الاسم " [(١)].

فواضح مما تقدم أن الجرجاني اعتمد القياس في بطلانه مذهب الكوفيين حيث ذكر أنه يمتنع نصب المضارع بعد (حتى) بغير إضمار (أن)؛ لأن (حتى) تكون حرف جر، وحرف الجر يقتضي الاسم، إذ الجار لا يدخل على الفعل، كما يفهم من كلامه، فكون (حتى) حرف جر يقتضى أن يليها الاسم، فلما وليها الفعل اقتضى ذلك أن يقدر بعدها (أن) تكون هى الناصبة للفعل المضارع.

(١٣) **عامل النصب في المضارع المنصوب بعد فا السببية وواو المعية**:

قرر النحويون أن الفعل المضارع ينصب بعد فاء السببية وواو المعية الواقعتين في جواب نفي أو طلب محضين، نحو: لا تنقطع عنا فنجفوَك، واختلفوا

(١) السابق: ١٠٨١.

في عامل النصب في المضارع حينئذ، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعدها، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بهما أنفسهما(١).

وقد اختار الجرجاني مذهب البصريين وأفسد مذهب الكوفيين حيث قال – بعد أن ذكر فساد مذهبهم بجعل (حتى) هي الناصبة –: "ومما يشاكل هذا في الفساد قول من قال: أن النصب في قولك: لا تنقطع عنا فنجفوك، بنفس الفاء، وكذا الواو، وأو دون إضمار (أن) وذاك أن الأمر لو كان على ما ذكره لوجب أن يدخل حرف العطف عليها، فيقال: لا تنقطع عنا وفنجفوك، وفنضربك، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، لأجل أن الواو والفاء إذا توليتا أمر النصب لم يكونا حرفي عطف، وجريا مجرى (أن) فكما تقول: يعجبني أن تقوم وأن تقعد، فتكرر (أنْ) بعد حرف العطف، كذلك يجب أن يقال على هذا المذهب: لا تنقطعْ وفنجفوك وفنضربك. فإن قال: إنهم استنكروا الجمع بين حرفي عطف في اللفظ، وإن لم تكن الفاء عاطفة في المعنى دخل عليه قولهم: ووالله لا يقوم زيد، وذاك أن الواو من حروف العطف، إلا أنها لما كانت في القسم بمنزلة الباء وعارية من معنى العطف لم يستنكر الجمع بينهما وبين الواو العاطفة، فقيل: والله لا يخرج زيد، ووالله لا يقوم زيد، والاستنكار إنما يقع من الجمع بين حرفين لمعنى دون حرفين مختلفين في المعنى متفقي اللفظ... فقد صح أن المذهب السديد ما ذكرناه من أن النصب بإضمار (أن)، وظهر سقوط ما يخالفه فاعرفه ..."(٢).

مما سبق يتضح أن الجرجاني قد أفسد مذهب الكوفيين القائل بأن المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية منصوب بهما أنفسهما مستنداً في ذلك إلى القياس حيث إنه لو كان ذلك صحيحاً لوجب أن يدخل حرف العطف عليهما؛ لأنهما حينئذ يكونان عاريين من معنى العطف، وهذا أمر لا ينبغي وجوده؛ لأن الجمع بين حرفين متفقين في المعنى أمر مستنكر بخلاف الجمع بين حرفين مختلفين في المعنى، متفقتين في اللفظ نحو: والله لا يخرج زيد، ووالله لا يقوم زيد، فالترجيح لمذهب

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣، ٤١، وشرح الجمل: ١٤٣/٢، وشرح التسهيل: ٢٧/٤، ٣٦، والجني الداني: ١٥٧، والمساعد: ٨٤.
(٢) المقتصد: ١٠٨١ – ١٠٨٢.

البصريين هنا معتمد فيه الجرجاني على القياس الظاهر مما يدل على قوة القياس عنده.

المبحث الثالث

مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها على العلة

كان الجرجاني يعتمد على العلة في بيان رأيه، كما كان يعتمد عليها في تأييده لبعض العلماء وفي ردوده على بعضهم، وفيما يأتي المسائل التي توضح اعتماد الجرجاني على العلة.

(١) **عامل الرفع في الفعل المضارع**:

اختار الجرجاني مذهب جمهور البصريين [١] القائل بأن عامل الرفع في الفعل المضارع – إذا تجرد من الناصب والجازم – عامل معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم.

ورد مذهب أحمد بن يحيى ثعلب [٢] القائل بأنه يرتفع بنفس المضارعة[٣] إذ يقول: "وينبغي أن يعلم أن المقصود بقوله: " ارتفع لوقوعه موقع كاتب " أن وقوعه موقعاً يصلح للاسم هو الذي رفعه، لا أن كونه بمعنى (كاتب) أوجب رفعه..."[٤] إلى أن قال: "... كذلك تقول: مررت برجل ضرب، فلا يعمل وقوعه موقع الاسم فيه الرفع، كما يعمل في (يضرب) إذا قلت: مررت برجل يضرب؛ لأن موجب الإعراب إذا لم يحصل لم يكن للعامل تأثير في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: من أين أنت ؟ فلا تعمل (من) في أين كما تعمل في (زيد)، لأن الاسم لما فارقه التمكن الذي هو موجب الإعراب بمشابهة الحرف، وتضمنه معناه لم يكن لدخول العامل تأثير في لفظه، ونظر بعض الكوفيين إلى هذا السؤال ولم يتحقق الفرق بين موجب الإعراب وعامله فاعترض على صاحب الكتاب من غير بصيرة وهو أحمد بن يحيى... " [٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٩/٣، ١٠، والمقتضب: ٥/٢، والإنصاف: ٥٥٠ – ٥٥١.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢/٧، والتصريح: ٢٢٩/٢.
(٣) وفي المسألة أقوال أخرى لم يذكرها الجرجاني. ينظر: الإنصاف: ٥٥٠، والتصريح ٢٢٩/٢.
(٤) المقتصد: ١٢٢.
(٥) السابق.

عند النظر في كلام الجرجاني نجد أن الدليل الذي اعتمد عليه في اختياره هو بيان العلة، وقد استخدم الجرجاني علة الفرق في هذه المسألة لرفع ما يمكن أن يحدث من التباس أو تشابه، واستخدمها هنا في الرد على أحمد بن يحيى ثعلب القائل بأن المضارع يرتفع بنفس المضارعة، فتعقبه الجرجاني بأنه لم يتحقق الفرق بين موجب الإعراب وعامله، حيث إن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه.

(٢) **دخول لام الابتداء على (إن) المخففة**:

ذهب البصريون [١] إلى جواز تخفيف (إن) المشددة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية كما كانت وهي مشددة، بل تليها الجملة الاسمية والفعلية.

فإذا خففت جاز إعمالها على قلة عند البصريين [٢]، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة، إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقولك: إنك قائم، بالتشديد، ولا يجوز: إنْك قائم بالتخفيف.

وأما في دخول اللام وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة سواء، تقول: إن زيداً منطلق، ولمنطلق، وإنْ في الدار لزيداً، إلى غير ذلك من الأحكام [٣].

ومعنى هذا أن البصريين يذهبون إلى أن (إنْ) المخففة إذا جاءت بعدها اللام فهي لام الابتداء أو لام التأكيد.

وذهب الكوفيون [٤] إلى أن (إنّ) المشددة لا يجوز تخفيفها ألبتة لا معملة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم حرف ثنائي الوضع ناف وليس مخففاً من الثقيلة.

وقد رجح الجرجاني مذهب البصريين وأفسد مذهب الكوفيين حيث قال: في معرض حديثه عن- لام الابتداء – " واعلم أن هذه اللام ليست حرفاً متجرداً للفرق بين النافية والمثبتة، بل هي لام الابتداء التي كانت في حال التثقيل، نحو: إن زيداً لمنطلق، غير أن التخفيف لما أفضى بـ (إن) إلى أن صارت كالنافية لفظا جعل اللام

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٦٤٠، والتذييل والتكميل: ١٣٢/٥.
(٢) ينظر: المرجعان السابقان.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١٣٢/٥.
(٤) ينظر: الإنصاف: ٦٤٠، والتذييل والتكميل: ١٣٢/٥.

التي صحبتها في حال التثقيل لازمة لها، فصار لزومها فرقاً بين الحرفين. فأما أن تكون حرفا أتى للفصل فلا، ولهذا لم يجوز أصحابنا: إنْ ضربت لزيداً، وإنْ خرج لزيد بمعنى: إن زيداً ضربته، وإن زيداً خرج، لأن (زيداً) إذا كان مفعول (ضربت)، وفاعل (خرج)، فليس له تعلق بالابتداء وحكمه بوجه، وقد أجازه الكوفيون وليس بثبت رووا: إن تزينك لنفسك، ولا يجوز قياس هذا على خبر (كان) نحو: إن كان زيد لمنطلقا ؟ لأن خبر (كان) خبر مبتدأ في الأصل، ودخل (كان) عليه فنصبته، ألا تراك أسقطتها قلت: زيد منطلق. وإذا كان كذلك كان اللام واقعة حيث الابتداء وحده " [١].

فواضح مما تقدم أن الجرجاني قد رد مذهب الكوفيين القائل بأنه لا يجوز تخفيف (إنّ) المشددة، وأن (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، واستدل على ذلك بدليل عقلي هو وجود الفرق بين قول العرب: (إن تزينك لنفسك) وبين خبر (كان) فلا يجوز قياس قول العرب على خبر (كان) نحو: إن كان زيد لمنطلقا؛ لأن خبر (كان) مبتدأ في الأصل، ودخل (كان) عليه فنصبته، ويجوز إسقاطها فيقال: زيد منطلق، وإذا كان كذلك كان اللام واقعة حيث الابتداء وحده.

ومعنى هذا أن الجرجاني هنا قد احتج بعلة الفرق مستخدماً إياها في رفع ما يمكن أن يحدث من التباس أو تشابه فمجيء لام التأكيد بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة فرقاً بينها وبين (إنْ) التي بمعنى (ما)، أو احتج بعلة أمن اللبس حيث إن مجيء اللام بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ لأن (إنْ) المخففة في اللفظ بمنزلة التي يراد به النفي فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء بها للفرق وإزالة اللبس، ومن هنا يظهر اعتماده على العلة فى كلا التعليلين .

(٣) **عود الضمير على أل الموصولة**:

اختلف النحويون [٢] في الألف واللام هل تكون عوضاً من الإضافة أو لا ؟ أما الكوفيون [٣] وعلى رأسهم الكسائي [١]، والفراء [٢]، فأجازوا أن تكون الألف

---

(١) المقتصد: ٤٩٠ – ٤٩٥.
(٢) ينظر: البسيط: ١٠٩٧/٢.
(٣) ينظر: ائتلاف النصرة: ١٥٧، وحاشية يس: ١٤٣/٢.

واللام عوضاً من الإضافة قال الفراء – في قوله تعالى –: { جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ } [٣]: " ترفع الأبواب لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى: حسنة عينه قبيح أنفه، ومنه قوله – تعالى –: { فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى} [٤]، فالمعنى – والله أعلم – مأواه " [٥] اهـ.

وأما البصريون فيمنعون ذلك ويتأولون هذا على غير الوجه ويجعلون الضمير محذوفاً.

وقد صحح الجرجاني مذهب البصريين وعلله وقواه، ورد مذهب الكوفيين وتأول ما ذهبوا إليه حيث قال: " وأما قولهم: إن الألف واللام يسد مسد الضمير فمحال، لأجل أن قيام الألف واللام مقام الضمير من حيث إنه يعاقب الإضافة، فكما يقوم مقام الضمير هنا كذلك يقوم مقام الظاهر في قولك: الغلام والرجل؛ لأنك لا تقدر على أن تضيفهما إلى شيء، كما يكون ذلك إذا لم تأت الألف واللام نحو غلام زيد، ورجل عمر، وإنما يطلب الضمير في الصفة؛ لأنه يعود إلى الموصوف فيعلم أنها له، نحو مررت بامرأة حسن وجهها، وليس الألف واللام بضمير فيعود إلى شيء، وإذا كان كذلك وجب أن يعتقد ما ذكره من أن في " مفتحة " ضميراً لـ " جنات عدن " وأن الأبواب بدل من ذلك الضمير حتى كأنه قال: جنات عدن مفتحة هي الأبواب... " [٦].

فواضح مما تقدم أن الجرجاني قد رد مذهب الكوفيين مستعيناً ببيان العلة حيث منع أن تكون الألف واللام عوضاً من الضمير المضاف إليه، وذكر أن ذلك محال، ثم احتج على هذا الحكم بالاعتماد على العلة، فذكر أن السبب فى امتناع سد الألف واللام مسد الضمير؛ لأن الضمير يعاقب الإضافة، وكما يُنوب الألف واللام عن الضمير المضاف إليه ينوبان أيضاً عن الظاهر في نحو: الغلام والرجل بدليل أنه يمتنع الجمع

---

(١) ينظر: البسيط: ١٠٩٧/٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤٠٨/٢.
(٣) من الآية [٥٠] سورة: ص.
(٤) من الآية [٣٩] سورة: النازعات.
(٥) معاني القرآن: ٤٠٨/٢.
(٦) المقتصد: ٥٤٥ – ٥٤٦.

بينهما وبين المضاف إليه مع المضمر والظاهر، وهذا كله مبنى على اعتماد الجرجاني على العلة في الترجيح.

المبحث الرابع

مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها على استصحاب الحال

استدل الجرجاني بهذا الدليل، النحوي المعتبر وذلك في أكثر من موضع ويظهر ذلك جلياً في المسائل الآتية:

(١) **حكاية أعطيتكمه في أعطيتكموه**:

سبق أن ذكرت أن الجرجاني رجح ما عليه جمهور العرب من أنه إذا اتصل بالفعل ضمير المخاطب الدال على الجمع، ولم يكن هناك إضمار نحو: أعطيتكم درهما، فإن العرب يحذفون الواو التي هي بإزاء الألف في: أعطيتكما للاستخفاف، فإن وُجد إضمار عادوا إلى الأصل، وردوا الواو ألبتة؛ فيقولون: الدرهم أعطيتكموه.

وأنه رد حكاية يونس: أعطيتكمه معتمداً في ذلك على السماع، وقد مضى بيان ذلك.

كما اعتمد الجرجاني في رده حكاية يونس: أيضاً، على استصحاب الحال، حيث ذكر أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وعلى ذلك وجه قوله تعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا } حيث تعدى (أنلزم) إلى مفعولين، الأول: الكاف والميم، والثاني: الهاء والألف، وأثبت الواو رداً إلى الأصل، لأن الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها، وصنيعه هنا يدل على أنه يعتمد استصحاب الحال التى كان عليها اللفظ فى أصله قبل دخول الضمير عليه.

(٢) **عامل الرفع في خبر (إن)**:

عرفنا فيما تقدم أن الجرجاني أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين في عامل الرفع في خبر إن، واتضح من كلامه في ذلك أنه رجح مذهب البصريين القائل بأن (إن) هي الرافعة للخبر الناصبة للاسم، وأنها عملت عملين، وأنه اعتمد في ذلك على القياس، حيث إنه يقيس عمل إن الرفع في الخبر على عملها النصب في المبتدأ، فلما نصب المبتدأ بإن وجب رفع الخبر بها أيضاً، وقد مضى بيان ذلك.

كما اتضح من خلال كلامه أيضاً أنه اعتمد في ترجيحه مذهب البصريين على التمسك بالأصل أو استصحاب الحال، حيث ذكر أن القول بأن خبر (إن) باق

على رفعه – كما يقول الكوفيون – مخالف للأصول بغير فائدة، فإنه ليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يرفع، ومخالفة هذا الأصل لا تجوز.

والجرجاني هنا لم يكتف باستصحاب الحال التي كان عليها اللفظ، وإنما بين أن مخالفة الحال التي كان عليها في الأصل لا تجوز، وإنما نص على عدم إهمال الأصل أو مخالفته إلا إذا كان هناك فائدة تدعو إلى هذه المخالفة، وهذا يدل على ترقيه في الاعتماد على استصحاب الحال.

(٣) **العامل في المفعول معه**:

ذهب أبو علي الفارسي [١] وجمهور البصريين [٢] إلى أن الناصب للمفعول معه ما سبق من فعل أو شبهه نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، وما صنعت وأباك، والمعنى: استوى الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أبيك.

ويرى بعض النحويين [٣] أن الناصب له الواو، ونسبه بعضهم إلى عبد القاهر الجرجاني [٤] وهذه النسبة ليست صحيحة حيث إن ما ذكره في المقتصد يدل يدل على رده هذا القول، واختياره مذهب أبي علي الفارسي، وجمهور البصريين، وفيما يلي نص كلامه حتى نتبين حقيقة مذهبه: قال "... وإنما لم يجعلوا للواو عملاً هنا، وإن كان واقعاً بجنب الاسم كما كان الباء في قولك: ذهبت بزيد، ولم يكن في صدر الفعل وكائناً معه كأحد حروف التركيب كالهمزة – لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف في قولك: ضربت زيداً وعمراً، وجاءني زيدٌ وعمرو، وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه، وإنما يعمل عمل سبيل النيابة عن الفعل المتقدم وغيره من العوامل. فإذا قلت: ضربت زيداً وعمراً، فإنما تنصب عمراً؛ لأجل أن الأصل ضربت زيداً، وضربت عمراً، ثم إن الواو أقيم مقامه اختصاراً وإيجازاً، فلما لم يكن للواو أصل في العمل لم يحبوا أن يجروا به هنا فيقولوا: ما صنعت وأبيك،

---

(١) ينظر: الإيضاح: ١٩٣/١.
(٢) ينظر: الإنصاف: ١٤٨/١.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٧٨/٢، والتصريح: ٥٣١/١.
(٤) ينظر: التصريح: ٥٣١/١.

وإن كان الواو قد أوصل الفعل كما أوصله الباء في: مررت بزيد، وذهبت بعمرو، فأجروها مجرى الهمزة في أذهبتُ في أنها إذا دخلت على الفعل كان العمل للفعل معها وهو النصب، ولا يكون لها عمل مخصوص في الاسم لئلا يكونوا قد عدلوا بالواو عن أصله ألبتة " [١] اهـ.

فواضح مما تقدم أن نسبة القول بأن الناصب للمفعول معه الواو إلى الجرجاني نسبة غير صحيحة، وأنه يوافق أبا علي وجمهور البصريين معتمداً في ذلك على استصحاب حال الأصل، حيث يستدل على أن الناصب للمفعول معه هو الفعل المتقدم بوساطة الواو، ولا يصح أن تكون الواو هي الناصبة؛ لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، وحروف العطف لا يكون لها عمل تختص به، وإنما تنوب عن الفعل وغيره من العوامل دون أن يكون لها عمل مخصوص في الاسم حتى لا يكون ذلك عدولا بالواو عن أصله، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة.

(٤) **تقدم التمييز على عامله**:

ذهب سيبويه [٢] وأكثر البصريين [٣] إلى أن تمييز النسبة لا يصح تقديمه تقديمه على عامله سواء أكان العامل جامداً أم متصرفاً، فلا يقال: ما رجلا أحسن زيداً، ولا يقال: نفسا طاب محمد.

وذهب المبرد [٤]، وتبعه بعض النحويين [٥] إلى جواز تقديم التمييز على على عامله المتصرف؛ لأن الفعل عامل قوي، واحتج المبرد بالبيت الوارد عن العرب، وهو قوله:

أَتَهجُرُ لَيلى بِالفِراقِ حَبيبُها ∴ وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ [١]

---

(١) المقتصد: ٦٦٠ – ٦٦١.
(٢) ينظر: الكتاب: ٢٠٥/١.
(٣) ينظر: الإنصاف: ٨٢٨/٢، وشرح الجمل: ٢٨٣/٢.
(٤) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣.
(٥) ينظر: الإنصاف: ٨٢٨/٢.

ووافق الجرجاني سيبويه، واعترض على المبرد حيث قال: " واعلم أن صاحب الكتاب لا يجوز تقديم المنصوب في هذا الباب على الفعل، نحو شحماً تفقأت، وأجازه أبو العباس وقال: إن العامل فعل محض، فيجوز تقديمه، وكأنه قاس ذلك على الحال، كقولهم: راكبا جاء زيد، وليس الأمر على ذلك ؟ لأجل أن المنصوب في هذا الباب هو الفاعل على الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: تفقأ زيد شحما، كان الفعل للشحم البتة. وتقول: حسن زيد غلاما، ودابةً وثوبا فلا يكون له حظ في الفعل من جهة المعنى، وليس كذلك قولك: جاءني زيد راكبا؛ لأن الفعل لزيدٍ على الحقيقة، وراكبا تابع له، فلما كان المنصوب في قولك: تفقأ زيد شحما، فاعلا محضا له في الفعل في الحقيقة، وكان الذي أسند إليه الفعل فعلا لفظاً لا معنى، لم يقدم على الفعل كما لا يقدم إذا جعل فاعلا لفظاً، فقيل: تفقأ شحم زيد، ولما لم يكن (راكب) الفاعلَ على الحقيقة في قولك: جاءني زيد راكبا، وكان الفعل لزيدٍ كان الفعل قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى، فكان ما بعده من المنصوب في حكم المفعول المحض نحو: ضرب زيدٌ عمراً، والمنصوب في قولك: تفقأ زيد شحماً، وحَسُن وجها، بمنزلة الفاعل، إذ الفعل قد أخذ فاعله لفظا لا معنى، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديمه الفاعل نحو أن تقول: وجُوهُكُم حَسُنَ، نريد: حَسُن وجوهكم، فتقدمه " (٢).

فواضح من كلام الجرجاني أنه يأخذ برأي سيبويه القائل بمنع تقديم التمييز على عامله المتصرف معتمداً في ذلك على استصحاب الأصل حيث ذكر أن التمييز في هذا الباب هو الفاعل في المعنى، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل، كما أنه لم يرتض القياس الذى قاسه أبو العباس، بناء على أن العامل فعل محض، فقاس التمييز على الحال، وبين أن ذلك القياس غير مستقيم لوجود فرق فى المعنى بين الحال والتمييز، ورجع فى ذلك إلى الأصل، وجعله مصاحبا له لا ينفك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه: ٢٩٠، وينظر البيت في: الخصائص: ٣٨٤/٢، وأسرار العربية: ١٩٧، وشرح المفصل: ٧٤/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٣٣٠.

(٢) المقتصد: ٦٩٤ – ٦٩٥.

(٥) **فعل الأمر وأصله**:

يفهم من كلام النحويين أن فعل الأمر هو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، فالأصل في الأمر المخاطب في نحو: افعل، لتفعل، ثم حذفت منه لام الأمر مع حرف المضارعة [١].

وقد اتفق البصريون والكوفيون [٢] على أن علة حذف لام الأمر وحرف المضارعة هي كثرة الاستعمال، ولكنهم اختلفوا في فعل الأمر العاري منهما هل هو صيغة مستقلة أو مقتطع من المضارع ؟ وهذا الخلاف مبني على الخلاف في كون فعل الأمر معرباً أو مبيناً.

فالبصريون [٣] يذهبون إلى أنه مبني على الوقف؛ لأنه لم يشبه الاسم فلا يعرب، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون، لأن قياسه في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب أي الموازنة فرجع إلى أصله من البناء، وبقي آخره محذوفاً كما كان في الأصل محذوف للجزم.

ومن هنا يتبين أن البصريين يذهبون إلى أن فعل الأمر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس أصلها المضارع؛ لأن من مذهبهم أن الأصل في الأفعال البناء، والفعل المضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم، وفعل الأمر مبني عندهم على السكون لأنه لم يشبه الاسم فلا يعرب، وهو ما نص عليه عبد القاهر في كلامه حيث قال: "... وأما اللام فتختص بالغائب في الأكثر نحو: لِيُضْرَبْ زيدٌ، ولِيُمتَثَل الأمرُ، وقد تكون للمخاطب نحو قراءة من قرأ " فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ " [٤] وهذا موضع لبس، وذلك أن صاحب الكتاب زعم أن الأصل أمر المخاطب باللام نحو: لتضرب يا زيد ... وأقول: لا ينبغي أن يتوهم أن صاحب الكتاب أشار إلى ما يحكى عن الفراء

---

(١) ينظر: المقتصد: ١٠٩٣، وشرح المفصل: ٤٧/٢.
(٢) ينظر: الإنصاف: ٥٢٨.
(٣) ينظر: المفصل: ٢٥٧، والإنصاف: ٥٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٦٨/٢.
(٤) من الآية [٥٨] سورة: يونس، وينظر: القراءة في حجة القراءات: ٣٣٣.

من أن الأصل لتضربْ، ثم حذف اللام والتاء، وأدخل همزة الوصل على الكلمة ليتوصل إلى اللفظ بالساكن، لأجل أنه قد نص على أن مثال الأمر مبني بمنزلة هل وقد، ولو كانت اللام مضمرة لم يكن مبنياً، والذي يدل على فساد هذا المذهب أنك تقول: أكرمْ زيداً، وأعط زيداً، ولو كان التقدير في قولك: اضربْ لتضربْ، ثم حذف اللام والتاء لوجب أن يقال: يا زيد أكرمْ، إذ كان يكون الأصل لتكرمْ ثم تحذف اللام فيبقى تكرمْ مثل تضرب، فتحذف التاء وتدخل عليه حرف الوصل كما كان كذلك في: اضرب. وكذا يجب أن يقال: يا زيد أعط منقولاً من لتعط، فلما لم يقل ذلك علمت أن أمثلة الأمر للمخاطب صيغة مرتجلة للأمر خاصة مبنية على الوقف ... " [١] اهـ.

فواضح مما تقدم أن الجرجاني يؤيد البصريين في القول بأن فعل الأمر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة، وليس مقتطعاً من المضارع، وأنه مبني على السكون، لأنه لم يشبه الاسم فلا يعرب.

أما الكوفيون[٢] فيذهبون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، قالوا: وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل للمواجه في نحو: افعل لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب: ليفعل، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للخفة، وذلك لا يكون مزيلا لها عن عملها الأصلي ولا يبطلها عملها.

ومن هنا يتبين لنا أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع المقترن بلام الأمر عند الكوفيين[٣]؛ لأنهم يذهبون إلى أن الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم، ففعل الأمر معرب عندهم على الأصل في الأفعال، وهو مجزوم بلام الأمر التي حذفت حذفا مستمراً في نحو: قم واقعد، والأصل: لتقم ولتقعد، وتبعها حرف المضارعة.

---

(١) المقتصد: ١٠٩٣ – ١٠٩٤.
(٢) ينظر: المفصل: ٢٥٧، والإنصاف: ٥٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٦٨/٢.
(٣) ينظر: الحاشية السابقة.

وقد ظهر من كلام الجرجاني المتقدم ذكره بطلان مذهب الكوفيين، والأساس الذي بنى عليه الجرجاني رأيه هو استصحاب الحال، وبيان ذلك أنه لو كان التقدير في نحو: اضرب لتضرب، وأعط لتعط، ثم حذف اللام والتاء لوجب أن يقال: يا زيد اكرم ويا زيد أعط، إذ كان يكون الأصل: لتكرم ولتعط، ثم تحذف اللام فيبقى تكرمْ وتعط مثل تضرب وتعط، فتحذف التاء، وتدخل عليه حرف الوصف كما كان كذلك في: اضرب وأعط، فلما لم يقل ذلك علم أن أمثلة الأمر للمخاطب صيغ مرتجلة خاصة مبنية على الوقف.

فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل كقولك – في فعل الأمر – إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء.

المبحث الخامس

مسائل الاختيار والترجيح التي اعتمد فيها الجرجاني على أدلة أخرى

هناك أسس أخرى استدل بها الجرجاني، وربما أطلق عليها البعض الأدلة الجدلية، وقد استدل ببعض منها، كالتأويل، وفساد الوضع، واختلاف الرواية، أما التأويل وهو أحد وسائل الاعتراض على النقل من جهة المتن[١] فقد اعتمد عليه الجرجاني في عدة مواضع ويظهر ذلك جلياً في المسائل الآتية:

(١) **دخول أداة التعريف على الفعل**:

عرفنا فيما تقدم أن الجرجاني قد رجح مذهب جمهور النحويين القائل بأن أداة التعريف اختصت بالاسم، ولا يجوز دخولها على الفعل إلا ضرورة، وأن الأساس الذي اعتمد عليه في ذلك هو القياس، ويدل على ذلك أنه حكم على البيت الذي أنشده شيخه أبو الحسين [٢] بقوله: " فلا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً " أي إن دخول أداة التعريف على الفعل مخالف للنصوص اللغوية والقواعد النحوية، لذا فهو شاذ في القياس والاستعمال جميعا، ولم يكتف الجرجاني بهذا الجواب، بل ذكر جواباً آخر فى ذلك، حيث تأول البيت بأنه جاء على معنى الذي يجدع، أي جدع الله أنفه، والذي تقصع، تقصع، أي: دخل القاصعاء، والقياس على ذلك خطأ بإجماع.

فالتأويل الذى سار عليه الجرجاني يخرج الكلام عن ظاهر اللفظ، وكأن (أل) لم تدخل فيه على الفعل بناء على تأويله.

(٢) **عود الضمر على أل الموصولة**:

أجاز الكوفيون أن تكون الألف واللام عوضاً من الإضافة مستدلين بقوله تعالى: { جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ } وأما البصريون فيمنون أن تكون الألف واللام معاقبتان للضمير وعوض منه، ويتأولون هذا على غير الوجه، ويجعلون

---

(١) ينظر: الإغراب فى جدل الإعراب: ٤٧ – ٥٥.

(٢) وهو قوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ∴ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

الضمير محذوفاً، أي: الأبواب منها [١].

وقد أيد الجرجاني مذهب البصريين، ورد مذهب الكوفيين معتمداً في ذلك على التأويل، حيث تأول ما ذهبوا إليه بأن في " مفتحة " ضمير يعود إلى " جنات عدن "، وأن الأبواب بدل من ذلك الضمير، وأن التقدير: جنات عدن مفتحة هي الأبواب ويظهر ذلك جلياً في قوله: " ... وليس الألف واللام بضمير فيعود إلى شيء، وإذا كان كذلك وجب أن يعتقد ما ذكروه من أن في مفتحة " ضميراً لجنات عدن، وأن الأبواب بدل من ذلك الضمير حتى كأنه قال: جنات عدن مفتحة هي الأبواب " [٢].

(٣) **إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي** :

أورد الجرجاني مذهب الكسائي القائل بجواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، ثم حكم بضعفه حيث قال: " ... اعلم أن الذي أجاز أن يقال: مررت اليوم برجل ضارب أبوه عمراً أمس، هو الكسائي، واحتج بهذه الآية [٣]؛ لأن باسطا في الظاهر ماض، إلا أنه في الحقيقة مختل جداً، لأجل أن المعنى على الحال، ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو: وكلبهم يبسط ذراعيه، وجدته مستقيما، وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماض، وإن كان المعنى المضي؛ لأجل أن الحال الماضية تحكي على صورة الحاضر..."[٤]اهـ .

فواضح مما تقدم أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان دالاً على الحال والاستقبال، ولا يعمل إذا كان دالاً على الماضي عند جمهور النحويين [٥]، فإذا كان دالاً على الماضي لجأ النحاة إلى تأويله، وقد فعل ذلك الجرجاني عند توجيهه لقوله تعالى: { وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ } ويظهر ذلك جلياً في قوله: " لأن باسطا في الظاهر ماض إلا أنه في الحقيقة مختل جداً؛ لأجل أن المعنى على

---

(١) سبق تخريج رأي البصريين والكوفيين.
(٢) المقتصد: ٥٤٥ – ٥٤٦.
(٣) الإشارة إلى قوله تعالى: { وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ } من الآية [١٨] سورة: الكهف.
(٤) المقتصد: ٥١٢ – ٥١٣.
(٥) ينظر: التصريح: ١٢/٢.

الحال ... "، وهذا يتلاقى مع مجيء التعبير باسم الفاعل " باسط "؛ إذ دلالته على الحال أو الاستقبال أوضح وأظهر من دلالته على الماضى.

وهكذا أول الجرجاني إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى في هذه الآية على إرادة حكاية الحال، والمعنى: يبسط ذارعيه.

(٤) **إعراب جمل**: " **حصرت صدورهم** ": **في قوله تعالى**: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ [١]:

وافق الجرجاني البصريين [٢] فذهب إلى أنه لا يجوز وقوع الفعل الماضي موقع الحال إلا إذا اقترن بـ " قد " ظاهرة، نحو قولك: هذا زيد قد قام، ولذا اختلفوا في إعراب جملة " حصرت صدورهم " حالاً على وجهين: الأول: تأويل إعرابها حالا على أن " قد " مقدرة قبل " حصرت ".

الثاني: إن جملة " حصرت صدورهم " صفة لموصوف محذوف هو الحال، والتقدير: جاءوكم قوما حصرت صدروهم، فحذف (قوم)، وأقيم الصفة مقام الموصوف.

قال عبد القاهر: " وعلى هذين الوجهين قوله – ﷻ –: { أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } فإما أن يضمر (قد) كأنه أو جاءوكم قد حصرت صدورهم، أو يجعل (حصرت) صفة لمحذوف هو حال كما ذكر من قوله: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، ويكون هذا حاضراً؛ لأن المعنى قولك: أو جاءوكم قوما حصرت صدروهم بمنزلة قولك: أو جاءوكم موصوفين بحصر الصدور، أو جاءوكم معروفين أو مذكورين بذلك ... " [٣] اهـ.

ويتضح مما تقدم أن الجرجاني اعتمد على التأويل فى هذه المسألة، حيث أول قوله تعالى: { حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } على أن " قد " مقدرة قبل " حصرت " أو أن

---

(١) من الآية [٩٠] سورة: النساء.
(٢) ينظر: المقتصد: ٩١٥، والارتشاف: ١٦٠٤.
(٣) المقتصد: ٩١٥.

تكون صفة لموصوف محذوف هو الحال، والتقدير: جاءوكم قوما حصرت، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع.

وأما فساد الوضع وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى[١]، وهو أحد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس، فقد استعان به الجرجاني في هذه المسألة أيضا، حيث نقل عن المبرد [٢] – في قوله تعالى: { حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } – قولاً ثالثاً، وهو أنه خرج مخرج الدعاء عليهم كما قال تعالى:{قَاتَلَهُمُ اللّهُ}[٣].

وقد رد الجرجاني قول المبرد واعتراضه حيث قال: " ... وأما قوله أنه يجوز أن يكون { حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } دعاء فذلك قول أبي العباس محمد بن يزيد، وليس بسديد؛ لأجل أن بعده { أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ } وهذا أجمل أحواله أن يكون بمنزلة قولك: ضيق الله صدورهم من قتالكم أو قتال قومهم، وجعل الله مكروهاً لديهم أحد القتالين، وإذا قلت ذلك كنت قد دعوت. فالجملة بأن تحصر صدورهم من قتال قومهم،وذلك لا يجوز؛لأنه دعاء لهم من حيث إنهم إذا كرهوا قتال قومهم قويت شوكتهم، واجتمعت كلمتهم، ولم يتبدد شملهم، وإنما ينبغي أن يكون الدعاء بأن يحبب إليهم قتال قومهم، نحو: جعل الله بأسهم بينهم، وإذا كان الأمر على هذا علمت اختلال هذا القول، وأنه بمنزلة جاءوكم قد حصرت..."[٤]اهـ.

فواضح مما تقدم أن الجرجاني قد رد تأويل المبرد لجملة " حصرت صدورهم " بأنها دعاء، وهذا الرد يتلخص في أنه ليس بسديد أن تكون { حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } دعاء؛ لأن بعده { أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ } حيث إن المعنى يصير: ضيق الله صدورهم عن قتال قومهم، وذلك لا يجوز؛ لأنه دعاء لهم من حيث إنه إذا حصل ذلك قويت شوكتهم، واجتمعت كلمتهم، ففيه نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم.

ويبدو لي أن الجرجاني قد استعان في هذا الاعتراض بأحد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس، وهو فساد الوضع، حيث إن تأويل المبرد لجملة { حَصِرَتْ

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٥٥.
(٢) ينظر: قول المبرد في المقتضب: ١٢٤/٤ – ١٢٥.
(٣) من الآية [٩٠] سورة: النساء.
(٤) المقتصد: ٩١٦.

صُدُورُهُمْ } بأنها دعاء غير صحيح عند الجرجاني؛ لعدم استقامته في المعنى، بسبب ما جاء بعده من قوله: { أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ } حيث إن ذلك يعني الدعاء للكافرين لا عليهم، وهو خلاف المأمور به، فاعتراض الجرجاني على تأويل المبرد صحيح لعدم استقامة المعنى عليه إذا أوقع المعطوف موقع المعطوف عليه، وتوجيه المبرد هذا ما فعله إلا فراراً من وقوع الماضي حالا، فراعى بذلك ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى، فحصل الفساد.

ومن الأسس الأخرى التي اعتمد عليها الجرجاني: اختلاف الرواية وهي أحد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل، وهو اعتراض قائم على الطعن في الرواية [١]، ويظهر ذلك جلياً في مسألة:

(٥) تقديم التمييز على عامله المتصرف:

حيث رجح الجرجاني مذهب سيبويه[٢] القائل بمنع تقديم التمييز على عامله عامله المتصرف واعترض على مذهب المبرد القائل بجواز تقديمه على عامله المتصرف؛ لأن الفعل عامل قوي محتجاً بالبيت الوارد عند العرب، وهو قوله:

أَتَهجُرُ لَيلى بالفِراقِ حَبيبُها ∴ وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ [٣]

قال الجرجاني: " اعلم أن صاحب الكتاب لا يجوز تقديم المنصوب في هذا الباب على الفعل نحو: شحماً تفقأت، وأجازه أبو العباس، وقال: إن العامل فعل محض، فيجوز تقديمه ... وأما البيت الذي أنشده فقد ذكر أن الرواية فيه: وما كان نفسي بالفراق تطيب فنفسي اسم كان، وتطيب خبرها، كأنه قال: وما كان نفسي طيبة " [٤] اهـ.

فواضح من كلام الجرجاني أنه يوافق سيبويه في منع تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومما اعتمد عليه في ذلك هو اختلاف الرواية، حيث ذكر أن البيت الذي أنشده المبرد في قوله: (وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ) روايته الصحيحة

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٤٧- ٥٣.
(٢) ينظر: الكتاب: ١/٢٠٥.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) المقتصد: ٦٩٤ – ٦٩٥.

مختلفة عن التي استدل بها، إذ إن الرواية الصحيحة فيه: (وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ) وذلك لا حجة فيه، لأنه أخرج البيت من شاهد التمييز، وبناء على هذه الرواية لا يصلح أن يكون شاهداً للمبرد .

الخاتمة

الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات – وصلى الله – تبارك وتعالى – على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم – وبعد:

فبعد دراستى لهذا الموضوع أستطيع أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يأتي:

١- أن الجرجاني في اعتراضه على النحاة كان يبدي العلة والدليل الذي يرد حجة من خالفه بشكل مقنع.

٢- أظهر البحث استخدام الجرجاني الأدلة النحوية المعروفة من سماع وقياس وعلة واستصحاب حال، إلا أنه يلاحظ على الرجاني أنه يعتمد في استدلاله على الكثير، ويطرح القليل والشاذ، وهذا من قواعد الاستدلال بالنقل، شأنه في ذلك شأن المدرسة البصرية، فلا يقيس على النادر، وأيضاً يتشدد في المسموع فلا يكفي عنده السماع في بيتين أو ثلاثة، وهذا لا يمنع أنه يعتد بالقياس إذا ما رآه صواباً، بل إن الجرجانى اهتم بالقياس، واعتمد عليه فى كثير من الآراء التى ذهب إليها أو رجحها على غيرها أو ردها على أصحابها .

٣- ينبغي الإشارة إلى أن الجرجاني ربما يقدم القياس على النقل، وقد ظهر ذلك جلياً في مسألة: حذف النون لطروء الإضافة، حيث حكم على قراءة أبي السمال { إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ } بنصب " العذاب " باللحن وأنكرها، ومعنى هذا أنه يقدم القياس على النقل، ولا يعتد بالنقل في مقابل القياس. وتكرر ذلك أيضا فى مسألة: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار حيث رجح الجرجاني قراءة الجمهور بنصب " الأرحام " في قوله تعالى: { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ } على قراءة حمزة بالجر، على الرغم من أنها قراءة متواترة أيضاً: وهو مثال أيضاً على أن القراءة الراجحة عنده هي التي يؤيدها قياس.

٤- استخدام الجرجاني لفظ (بمنزلة) دليل على استخدامه نوعاً من القياس

يعرف بقياس الشبه أو قياس المنزلة ويظهر ذلك جلياً في مسألة: التقدير في: عسى الغوير أبؤسا، ومسألة: تقديم خبر ليس عليها.

٥- أظهر البحث اعتماد الجرجاني على العلة في بيان رأيه أو الآراء التي اختارها أو رجحها.

٦- أظهر البحث اعتماد الجرجاني على استصحاب الحال كأحد الأسس النحوية المعتبرة حتى ولو أن البعض حط من مكانته كابن الأنباري، وقد ظهر ذلك في عدة مسائل.

٧- أثبت البحث أن هناك أدلة أخرى استدل بها الجرجاني في الرد على من خالفه، وقد استدل الجرجاني ببعض منها، كالتأويل، وفساد الوضع، واختلاف الرواية وهي أحد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل من جهة المتن.

٨- أثبت البحث أن الجرجاني يقوم بتأويل الشواهد والنصوص التي تخالف قواعده، وأنه حين تصح عنده الرواية، ولا يستطيع الاعتراض عليها، فإنه يلجأ إلى التأويل.

٩- فرق الجرجاني بين لغة الشعر ولغة النثر، ويظهر ذلك واضحاً في معرض حديثه عن مسألة: إضافة الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها، حيث منع الجرجاني هذه الإضافة فى الاختيار وفاقا لسيبويه؛ لأنها لم ترد عن العرب في اختيار الكلام.

١٠- يلاحظ أن الجرجاني في بعض المسائل لا نجده يكتفي بجواب واحد أو رد واحد، بل إن الأجوبة لديه قد تتعد، والردود قد تتنوع صورها وأشكالها.

١١- رد البحث ما نسب إلى الجرجانى من القول بأن الناصب للمفعول معه الواو، وأثبت أن الجرجانى يتفق مع البصريين فى أن الناصب له ما سبقه من فعل أو شبهه.

وأسأل الله – ﷻ – أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا { أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع

١- القرآن الكريم .
٢- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق د/ طارق الجنابى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بدون تاريخ.
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تحقيق د/ رجب عثمان محمد – كلية آداب بنى سويف مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مطبعة المدنى، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٤- أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى (٥١٣ – ٥٧٧هـ)، عنى بتحقيقه/محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمى العربى.
٥- أصول النحو العربى فى نظر النحاة وأرى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب ١٩٨٢م.
٦- أصول النحو دراسة فى فكر الأنبارى، د/ محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٧- الأصول للدكتور/ تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.
٨- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.
٩- الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو، رسالتان لأبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق/ سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
١٠- الإقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى، تحقيق د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

١١- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن لأبى البقاء العكبرى ٥٣٥ - ٦١٦، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
١٢- إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطى، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتب ١٣٦٩هـ.
١٣- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى النحوى (٥١٣ – ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف/محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
١٥- الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ)، حسن شاذلى فرهود طبعة دار التأليف، القاهرة ١٩٦٩م – ١٣٨٩هـ.
١٦- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى، طبعة دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
١٧- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع عبد الله بن أحمد ابن عبيد الله القرشى الإشبيلى السبتى (٥٩٩ – ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتى، طبعة دار الغرب الإسلامى، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
١٨- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم – المكتبة العصرية ومطبعة عيسى البابى الحلبى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

١٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى (٥٣٨ – ٦١٦هـ) تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، الناشر مكتبة العبيكان.

٢٠- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصارى، تحقيق د/عباس مصطفى الصالحى، طبعة دار الكتاب العربى، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢١- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل، ألفه أبو حيان الأندلسى تم طبع سبعة أجزاء منه بتحقيق د/ حسن هنداوى، قامت مطبعة دار القلم بطباعة الأجزاء الخمسة الأول، وقامت دار كنوز إشبيليا بطباعة الجزءين السادس والسابع.

٢٢- التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العلامة خالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك فى النحو لابن هشام الأنصارى، وبهامشه حاشية العلامة المتقن الألمعى المتفنن الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه.

٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى (ت ٧٤٩هـ) تحقيق أ.د/ عبد الرحمن على سليمان، جامعة الأزهر، الطبعة الثانية. الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٤- جمهرة الأمثال لأبى هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى ابن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م.

٢٥- الجنى الدانى فى حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوة- الأستاذ/ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان – الطبعة الأولي ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٦- حاشية ياسين على شرح قطر الندى للفاكهى، طبع بالمطبعة الميمنية، مصطفى البابى الحلبى وشركاه بمصر.

٢٧- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة –بيروت- ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق/عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.
٢٩- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق/ محمد على النجار، الطبعة الثالثة، مزيدة ومنقحة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، والثانى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧، والثالث ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٠- الدرة المضية فى شرح الألفية، رسالة ماجستير فى أربعة أجزاء فى كلية اللغة العربية بأسيوط، والقاهرة، الجزء الأول تحقيق/ عمر حسن على أبو شهبه، والجزء الثانى تحقيق/ أحمد عبد الحميد خليل، والجزء الثالث تحقيق/ محمد على إبراهيم أبو طالب، والجزء الرابع تحقيق/ عبد الهادى أحمد فراج.
٣١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنتقيطى (أحمد بن الأمين) تحقيق وشرح/عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
٣٢- ديوان المخبل السعدى، تحقيق د/ محمد نبيل طريفى، طبعة دار صادر ٢٠٠٧م.
٣٣- ديوان جرير بن عطية تحقيق/ نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.
٣٤- ديوان لبيد بن ربيعة العامرى تحقيق/إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام فى الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
٣٥- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للإمام أحمد بن عبد النور المالقى (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق/أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٦- السبعة فى القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) تحقيق د/ شوقى ضيف، طبعة دار المعارف الطبعة الثانية، لا تاريخ.
٣٧- سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوى، دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٣٨- السماع والقياس لأحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٣٩- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنيلى – المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.
٤٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لقاضى القضاة بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عقيل، القرشى الهاشمى، العقيلى، الهمدانى المصرى (٦٩٨ – ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبدالحميد مكتبة دار التراث، طبعة جديدة منفحة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٤١- شرح الأشمونى على ألفية بن مالك لأبى الحسن الأشمونى ومعه حاشية الصبان، تحقيق د/ طه عبد الرءوف سعد المكتبة التوفيقية.
٤٢- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائى الجيانى الأندلسى ٦٠٠ – ٦٧٢هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٤٣- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، إشراف عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق.
٤٤- شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش بن على بن يعيش النحوى (ت ٦٤٣هـ) مكتبة المتنبى – القاهرة.

٤٥- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى ٥٩٧ – ٦٦٩هـ، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، الجزء الأول ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، والجزء الثانى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامى.

٤٦- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى تحيق/أحمد أمين، وعبد السلام هارون مطبعة لجنة التأليف والترجمة – الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.

٤٧- شرح شواهد المغنى للسيوطى (عبد الرحمن بن الكمال) منشورات دار مكتبة الحياة، لا طبعة، لا تاريخ.

٤٨- شرح عيون الإعراب للمجاشعى المتوفى سنة ٤٧٩هـ، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للدكتور/محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة دار الاقتصاد.

٥٠- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥١- شواهد الشعر فى كتاب سيبويه للدكتور/ خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٢- فى أصول النحو لسعيد الأفغانى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بسوريا ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٥٣- القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى للدكتور/ صابر بكر أبو السعود، مكتبة الطليعة بأسيوط ١٩٧٨م.

٥٤- الكافى فى الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن ابى الربيع، تحقيق د/فيصل الحفيان – مكتبة الرشيد – الرياض ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٥٥- الكتاب، كتاب سيبويه، أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق/عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، مطبعة المدنى.
٥٦- لسان العرب لابن منظور (٦٣٠هـ - ٧١١هـ) طبعة دار إحياء التراث العربى، مؤسسة التاريخ العربى، عنى بتصحيحها/أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدى، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٥٧- لمع الأدلة لابن الأنبارى، تحقيق/سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة بسوريا.
٥٨- المؤتلف والمختلف فى أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للآمدى (الحسن بن بشر) مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانى (محمد بن عمران) مكتبة القدس، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
٥٩- المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى (ت ٦١٦هـ)، تحقيق د/عبدالحميد حمد محمد الزوى، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، منشورات جامعة قاريونس بنغازى.
٦٠- مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠-٢٩١هـ، تحقيق الشيخ/عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة - دار المعارف.
٦١- مجمع الأمثال للميدانى المتوفى سنة ٥١٨هـ، تحقيق د/ محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ/١٩٧٤م.
٦٢- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبى الفتح عثمان ابن جنى تحقيق/على النجدى ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى، القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، لجنة إحياء التراث الإسلامى، وزارة الأوقاف - جمهورية مصر العربية.
٦٣- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة المتنبى، القاهرة، بدون .
٦٤- المدارس النحوية، تأليف د/ أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف.

٦٥- المسائل الحلبيات صنعة أبى على الفارسى، تحقيق د/ حسن هنداوى، دار القلم دمشق – دار المنارة – بيروت.
٦٦- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق د/ محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة الجزء الأول، الطبعة الثانية ٢٠٠١م، والجزء الثانى، الطبعة الأولى ١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع دار المدنى للطباعة ١٩٨٤م.
٦٧- معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق/أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار.
٦٨- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف/ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق/ إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
٦٩- معجم البلدان لياقوت الحموى، نشره أحمد فريد رفاعى، دار المأمون ١٣٢٣هـ.
٧٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى ٧٦١هـ، تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٧١- المفصل فى علم العربية لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) وبذيله كتاب المفضل فى شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين، أبى فراس النعسانى الحلبى، دار الجيل – بيروت – لبنان.
٧٢- المفضل فى شرح المفصل للسخاوى ٦٤٣هـ، رسالة دكتوراه، إعداد الباحث/عبد الكريم جواد كاظم، كلية اللغة العربية بالقاهرة طبع دار المصطفى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٧٣- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

٧٤- المقتضب صنعة ابى العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ – ٢٨٥ هـ)، تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى.

٧٥- المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى النحوى البصرى، تحقيق/إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.

٧٦- النحو العربى للدكتور/ مازن المبارك.

٧٧- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق/ سعيد الخورى – بيروت ١٩٨٤م.

٧٨- هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادى، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

٧٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١هـ)، تحقيق/أحمد شمس الدين منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.